التكلّف النحويّ في الأفعال الماضية عند معربي القرآن الكريم

م. د حسن فاروق نعمان التويجري

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية ديالى ـ العراق

البريد الإلكتروني Email : hasan.farooq.83@ec.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التكلّف، النحو، الافعال الماضية، الأعراب، الظواهر الاعرابية.

كيفية اقتباس البحث

التويجري ، حسن فاروق نعمان، التكلّف النحويّ في الأفعال الماضية عند معربي القرآن الكريم ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Grammatical affectation in past tense verbs according to the arabized of the Holy Qur'an

Dr. Hasan Farooq Noaman Al-Tuwaijari
Ministry of Education/Directorate General of Education in Diyala_Iraq

Keywords : Affectation، Grammar، Past tense verbs، The parsing، Inflectional phenomena.

How To Cite This Article
Al-Tuwaijari, Hasan Farooq Noaman , Grammatical affectation in past tense verbs according to the arabized of the Holy Qur'an,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The grammatical lesson is of great importance in preserving and sustaining the Arabic language، and our grammatical heritage is full of dozens of terms indicating the chapters of grammar and its issues. With the development of the grammatical lesson and the proliferation of works dealing with disagreement، the terms indicating the criteria for accepting and rejecting directives have varied، and among these terms is (affection); It has been mentioned frequently in books of grammar and parsing، especially books of parsing of the Holy Qur'an، and it is considered one of the criteria for weighting among grammarians، especially the later ones. Orientation may be acceptable if it is far from affectation، and it may be rejected if it is stigmatized. In order to achieve those goals and objectives، my study included affectation. Grammar in Past tense verbs according to the compilers of the Holy Qur'an، and it was based on four axes: defining the term grammatical affectation، the origin of the parsing of the Holy Qur'an، grammatical affectation in Past tense verbs according، and the article was concluded with a conclusion in which I recorded the most important findings of the research.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

الملخص:

للدرسِ النحويّ أهميةٌ كبيرةٌ في صونِ اللغةِ العربيةِ وديمومتها، ويزخر تراثنا النحوي بعشرات المصطلحات الدالة على أبواب النحو ومسائله، ومع تطور الدرس النحوي وكثرة المصنفات التي تعنى بالخلاف تنوعت المصطلحات الدالة على معايير قبول التوجيهات ورفضها، ومن هذه المصطلحات (التكلّف)؛ فإنه قد كثر إيراده في كتب النحو والأعاريب وخاصة كتب إعراب القران الكريم، ويعد واحدا من معايير الترجيح عند النحاة، وبخاصة المتأخرين منهم، فالتوجيه قد يكون مقبولا إذا كان أبعد عن التكلف، وقد يرفض إذا وصم به، والحقيقة أن التكلف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم تعد من المواضيع الغنية باللغة العربية، وذلك لأنها تتضمن العديد من المسائل النحوية والآراء، وتشتمل كتب اعراب القرآن الكريم على مسائل نحوية لا حصر لها، ولذلك يمكن الاستفادة منها كمراجع لدراسة النحو، بالإضافة إلى احتوائها على العديد من المسائل الخلافية، وقد بينت الدراسة أن التحليل هو الوسيلة التي يمكن من خلالها استكشاف المعنى، ويتيح للباحثين فرصة التأمل في كلام الله تعالى، وفي الوقت نفسه، لا يمكن إجراء أي تحليل لإعراب نص قرآني دون فهم المعنى جيداً قبل البدء بالتحليل، ولذلك لا نستطيع فصل الاعراب عن التحليل بشكل كامل، لأن الأخير ليس إلا فرعا من المعنى، وقد تبين أن كتب اعراب القرآن الكريم انبثقت في الأصل من كتب معاني القرآن الكريم التي لا بد منها لفهم النصوص المقدسة، كما أن هذه الكتب تعتبر مراجع مهمة في التفسير أيضًا، وتحقيقا لتلك الأهداف والغايات فقد اشتملت دراستي على التكلّف النحويّ في الأفعال الماضية عند معربي القرآن الكريم، لم يشع استعمال (التكلف) اصطلاحا إلا في الدراسات النحوية المتأخرة، وروده في استعمال متقدمي النحاة كان محصورا في المعنى اللغوي للكلمة، وهو العصر والمشقة، عدم التكلف أو البعد عنه معيار للترجيح عند وجود الخلاف النحوي كالإعراب الافعال الماضية خاصة، ظهر من دراسة كلام النحاة أن التوجيه (التأويل، التقدير) المتكلف المرفوض هو ما لا فائدة فيه ولا حاجة إليه، أو مستغنى عنه، أو لا موجب له، ولا دليل عليه، أو أنه مجرد دعوى وخروج عن الظاهر بلا دليل.

المقدمة:

إن العلاقة بين القرآن الكريم والنحو تبدأ مع البذرة الأولى لوضع النحو على يد أبي الأسود الدولي، وكانت الحاجة إلى صيانة القرآن من التصحيف والتحريف، واللحن مبعث الأعمال القرآنية التي كانت موضع اهتمام المسلمين منذ أن اتصل العرب بغيرهم في البصرة والكوفة والنحو قانون اللغة التي تعصم مراعاته من الخطأ في الكلام العربي، وهو يمثل نظم

العربية تمثيلاً صحيحاً لأنه ارتبط باللغة الفصحى دون غيرها، ومع تطور الدرس النحوي وكثرة المصنفات التي تعنى بالخلاف تنوعت المصطلحات الدالة على معايير قبول التوجيهات ورفضها، ومن هذه المصطلحات (التكلف)؛ فإنه قد كثر إيراده في كتب النحو والأعاريب، ويعد واحدا من معايير الترجيح عند النحاة، وبخاصة المتأخرون منهم، فالتوجيه قد يكون مقبولا إذا كان أبعد عن التكلف، وقد يرفض إذا وُصِمَ به. ولم أجد له– مع تلك الأهمية – حدا نحويا أو تعريفا في كتب التعريفات والمصطلحات المعروفة، وإنما يظهر للباحث معناه إذا تتبع مواضع ذكره، ولاحظ الأشباه والنظائر، ويزخر تراثنا النحوي بعشرات المصطلحات الدالة على أبواب النحو ومسائله، وقد تتنوع صور استعمال المصطلح النحوي عند المصنف الواحد، كاستعمال سيبويه (الصفة) للدلالة على النعت والحال والتمييز والتوكيد[١]. أو تسميته (الحال) خبرا[٢]، وقد تتعدد مرادفات المصطلح لاختلاف المدارس، فعند البصريين نجد البدل والجر، والنفي. ويقابلها عند الكوفيين: الترجمة (أو التبيين)، والخفض، والجحد ... إلخ[٣]، ومقصدي هنا التدليل على قيام المعنى الاصطلاحي لـ (التكلف) في أذهان النحاة الذين استخدموه، وإيراد الشواهد من كلامهم على عده معيارا عند مناقشة الأعاريب والتوجيهات، تتبع أهمية الموضوع من خلال تعلق هذه الدراسة بأشرف كتاب على هذه البسيطة، ألا وهو القرآن الكريم، وإن لهذه الدراسة أهدافا كثيرة منها ابتغاء الأجر والثواب من الله عز وجل في الدنيا والآخرة وذلك من أجل خدمة كتاب الله عز وجل، واستكمال جهود العلماء السابقين وإثراء الموضوع بكل ما هو جديد خاصة وأن هذه الدراسة لها أصولها وجذورها في كتب اعراب القرآن الكريم، وكان منهجي في كتابة هذا المقال منهجاً وصفياً حاولت فيه جمع المعلومات وذكرها مبتعداً عن الأحكام المعيارية على قدر الإمكان، تتبع أثر تكلف الإعراب في التفسير؛ وذلك من خلال التطبيق على السور المشار إليها وهذا في القسم التطبيقي للدراسة التكلّف النحوي في الأفعال الماضية.

أسئلة الدّراسة:

ـ متى ظهر او شع مصطلح (التكلف) اصطلاحاً؟ . كيف تنوعت صور استعمال المصطلح النحوي عند النحاة؟ . ما المسائل الاعرابية للأفعال الماضية التي يرى فيها العلماء تكلّفا؟

أهداف الدّراسة:

إن لهذه الدراسة أهدافا كثيرة وغايات متعددة، أذكر أهمها:

ـ ابتغاء الأجر والثواب من الله عز وجل في الدنيا والآخرة وذلك من أجل خدمة كتاب الله عز وجل. . إثراء المكتبة الإسلامية بدراسة علمية محكمة تتناول موضوعًا جديدًا تفتقر إليه. . فتح آفاق جديدة أمام الدارسين وطلبة العلم النحوي وذلك من خلال النتائج والتوصيات التي ستخرج

بها الباحثة في الخاتمة إن شاء الله. ـ براز أهمية الإعراب في كلام الله تعالى والعلاقة الوثيقة بينهما. . استكمال جهود العلماء السابقين وإثراء الموضوع بكل ما هو جديد خاصة وأن هذه الدراسة لها أصولها وجذورها في كتب اعراب القرآن الكريم.

أهمية الدّراسة:

تنبع أهمية هذا الموضوع من خلال اعتبارات كثيرة أذكر أهمها:

. تعلق موضوع هذه الدراسة بأشرف كتاب على هذه البسيطة، ألا وهو القرآن الكريم. . حداثة هذا الموضوع من حيث العرض بشكل مستقل وإن كانت جذور هذا العلم وأصوله موجودة في كتب اللغوية والتفسير وإعرابها. . بيان أهمية الإعراب في إضافة معان جديدة. . أهمية تفسير كتاب الله عز وجل في حياة المسلمين من ناحية لغوية إعرابية. . إن هذه الدراسة تتناول موضوعا لم يكتب فيه رسالة علمية محكمة من قبل فيما أعلم.

خلفية البحث:

ومن أجل ذلك قسمتُ البحث على ثلاثة محاور أولهما مفهوم مصطلح التكلف لغة واصطلاحا، وثانيهما نشأة إعراب القرآن الكريم واعرابه، وثالثهما التكلّف النحوي في الأفعال الماضية، وذيلت المقال بخاتمة سجلت فيها أهم ما توصل اليه البحث من نتائج واهمية هذه الدراسة، وثم وضعت ثبتاً للمصادر التي استقيت مادة المقال منها مرتبة إياها ترتيباً هجائياً على حسب اسم الكتاب.

اولا. مفهوم مصطلح التكلّف لغة واصطلاحا:

١. التكلف لغة:

(الكاف واللام والفاء) أصل صحيح يدل على إيلاع بالشيء وتعلق به"[٤].

ومما ورد في معاني هذه المادة: "كلَّفه تكلِّيفا: أمره بما يشق عليه، وتكلفت الشيء تجشمته على مشقَّة وعلى خلاف عادتك... قال ابن منظور: أراد كثرة السؤال، والبحث عن الأشياء الغامضة التي لا يجب البحث عنها، والأخذ بظاهر الشريعة"[٥].

٢. التكلف اصطلاحا:

بعد التتبع لموارد هذا المصطلح في كتب النحاة يمكن أن يقال: إن أقرب تعريف له هو: (وصف للعدول عن ظاهر اللفظ لغير دليل).

فهو بهذا وصف لـ (التأويل البعيد) إذ إن من معاني مصطلح (التأويل)[٦] الحمل على خلاف الظاهر لدليل أو هو: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله (أو إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير). أو هو مرادف لـ (التفسير). ومعناه في اصطلاح النحاة: "رد ظاهر النصوص والأساليب المخالفة للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهة

متفقة معها"[٧]. ويكون أيضا وصفا لكل صور التوجيه أو التقدير الخارجة عن ظاهر التركيب أو اللفظ من غير اعتماد على دليل.

ولم أجد استعمال التكلف في معناه الاصطلاحي عند متقدمي النحاة؛ لأنه مصطلح متأخر كثر في الكتب التي غنيت بالخلاف النحوي . كما ذكرتُ في مقدمة البحث – وإنما وردت مادته في كلامهم مرادا بها العسر والمشقة أي المعنى اللغوي ومن أمثلة ذلك في كلام سيبويه قوله: "الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف..."[٨].

وفي موضع آخر: "وقد جاء على فعال نحو: النزاء والقماص، كما جاء عليه الصوت نحو الصراخ والنباح؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النزوان ونحوه"[٩].

ومن كلام ابن السراج: ولو قال قائل : ابن لي مثل بكرٍ مِنْ يَدٍ قلت ل : إنَّ العرب لما أرادت هذا البناء جاءت به منقوصا، وإذا أتممته فليس من كلامهم. فإن أحبَّ أن تتكلف لَهُ ذلك لتريه كيف يكونُ لو تكلموا به قلت : يَدْي. أثبت الياء وأعربت لأنَّه مثلُ (ظبي)[١٠].

ومثلهما ابن جني في مواضع من "الخصائص أظهرها قوله عن علل النحاة: "ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا – وإن كان على غير قياس ومستثقلاً، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد، لقدرت على ذلك فقلت : موزان و موعاد...."[١١].

ولكنني وجدت ابن الشجري (م ٤٥٠ هـ – ت ٥٤٢هـ) قد استعمله للدلالة على التقدير البعيد، وهو مما يدخل في حده ومعناه الاصطلاحي؛ وذلك في قول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي:

فليت كفاف كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماءَ مُرْتَوِي

فقال: "وقد تكلف بعض المتأخرين نصب (الماء) في القول الذي ذهب إليه أبو علي في البيت، وذلك على إضمار فاعل (ارتوى) ... فقدر (ما ارتوى الناسُ الماء) ... وتقدير إضمار (الناس) في قوله (ما) ارتوى الماء بعيد"[١٢].

ولم يطرد له ذلك؛ إذ إنه أغفل التصريح به في موضعه، ولو استعمله لكان أوقع وأظهر ، قال : وقول سيبويه هو القول المعول عليه؛ لأنه غير مفتقر إلى هذا الحذف، الذي هو حذف (كان) ومرفوعها، وحذف جوابين لا دليل عليهما"[١٣]. وفي نحو هذا الكلام يرد ذكر (التكلف) في كتب المتأخرين كثيرا؛ إشارة إلى القول المردود، أو المرجوح.

وأذكر هنا جملة من عباراتهم مقتضبة من سياقها، تدل على قيام معنى هذا المصطلح في أذهانهم عند المناقشة والدرس ، وملاحظتهم له عند الترجيح مقتصرا في هذا الموضع من البحث على كلام ابن مالك وأبي حيان. فمن ذلك:

ـ هذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ابن مالك[١٤]. . وهذا تكلف ودعوى مجردة عن "الدليل"[١٥]. . وهذا إعراب متكلف جدا، وتركيب على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة"[١٦].

ومن أشكال التكلف في الدرس النحوي: تقدم أن التكلف ارتبط ذكره عند النحاة بالتأويل، فكل تأويل اعتمد على دليل فهو تأويل مقبول غير متكلف، وإذا فقد الدليل وحاد عن الظاهر المستقيم فهو تأويل متكلف. وقد ظهر لي بالتتبع أن أشكال التأويل المتكلف كثيرة، ومنها المقبول والمردود؛ وكذا (التقدير) وهو عند أستاذنا الدكتور تمام حسان ليس مجرد تقدير علامة إعرابية أو تقدير محذوف فحسب، وإنما هو أوسع من ذلك، لأنه قد يكون بالزيادة والفصل والإضمار وتقدير المستتر والمحذوف والمفسر والتقديم والتأخير والإنابة ... إلخ.

وأرجع أشكال التقدير إلى ستة عشر شكلا[١٧]. ومن أمثلة الترجيح بالبعد عن تكلف التقدير اختيار ابن مالك إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات لأنه أبعد عن تكلف تقدير الحركات، قال: "ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات. وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة"[١٨]. قال الصبان: "قوله: (وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها، وهي بيان مقتضى العامل. ولا محذور في جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها"[١٩].

ثانيا. الإعراب لغة واصطلاحا:

١. الإعراب لغة:

الإعراب بكسر الهمزة مصدر من الفعل أَعْرَبَ يُعْرِبُ إِعْرَابًا، وهو بمعني البيان والإيضاح والإفصاح.

قال الأزهري: العلامة اللغوي أبو منصور محمد أحمد بن الأزهر بن طلحة، نسبته إلى جده الأزهر، ولد سنة ٢٨٢ هـ، وتوفي سنة ٣٧٠هـ[٢٠]: "الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة. يقال: أعرب عنه لسانهُ وعرّب أي أبان وأفصح. ويقال: أعرب عما في ضميرك أي أبن. ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام قد أعْرب[٢١].

وقال الراغب: "الراغب الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني، أو الأصبهاني، أديب، اشتهر بالتفسير واللغة، له مؤلفات كثيرة منها كتاب مفردات ألفاظ القرآن، وأفانين البلاغة، وغيرهما. قال السيوطي: كان في أوائل المائة الخامسة"[٢٢]: والإعراب البيان. يقال: أعرب عن نفسه. وفي الحديث: (الثيب تعرب عن نفسها) أي تبين وإعراب الكلام: ايضاح فصاحته"[٢٣].

ومعنى إعراب الثيب عن نفسها، أي تذكر رأيها وتبينه لفظا وتفصح عنه بالقبول أو الرفض فيمن يطلب زواجها.

ويقال للرجل إذا لم يلحن في الإعراب: أعرب كلامه وعرب منطقه أي هذبه من اللحن، فأجاد وأفصح في الكلام[٢٤].

ومن معاني الإعراب أيضا التغيير، حيث يقال: عربت معدة الرجل: إذا تغيرت لفساد طرأ عليها، فتغيرت من حال إلى حال وخلاصة القول: يلاحظ من التعريفات السابقة أن معنى الإعراب يتمثل في البيان والإفصاح والإيضاح والتغيير[٢٥].

٢. الإعراب اصطلاحا:

لم تختلف عبارات العلماء كثيرًا في تعريف الإعراب تعريفا اصطلاحيًا، وجميع التعريفات التي ذكرها العلماء في معنى الإعراب تدور في فلك واحد.

قال ابن جني في تعريف الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[٢٦]. ولكن يلاحظ على هذا التعريف أن ابن جني قد عرف الإعراب بمعناه اللغوي العام الذي هو بمعنى الإبانة والإفصاح عن المعنى، لذلك فلا أرى أن تعريفه يعد تعريفا اصطلاحيًا جامعا مانعا.

وعرفه علماء آخرون بأنه: "اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقدير، وعرفه مجمع اللغة العربية بأنه: "تغيير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع ونصب وجر وجزم، على ما هو مبين في قواعد النحو"[٢٧].

يقول الكيشي: "الإعراب: اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل... والإعراب وضع للدلالة على أحوال الذات، كما أن الكلمة وضعت للدلالة على الذات، ولذلك لا تختلف الكلمة لأن مدلولها لا يختلف، ويختلف الإعراب، لأن مدلوله يختلف..."[٢٨].

وخلاصة القول في ذلك: "أن الإعراب هو تلك العلامة التي تعتري الحرف الأخير من الكلمة – الذي هو محل الإعراب – وتتغير هذه العلامة تبعا لتغير موقع الكلمة في الجملة، والذي يجلبه العامل اللفظي أو المعنوي حيث إن كل موقع من المواقع الإعرابية يختص بعلامة معينة تميزه عن المواقع الأخرى بالإضافة إلى أنها تدل على معنى خاص بذلك الموقع دون غيره.

ولتوضيح هذا الكلام نذكر مثالاً على ذلك، فإذا قلنا: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد.
فكلمة (زيد) في تلك الجمل الثلاث لم تتغير ذاتها، وإنما تغير موقعها الإعرابي من رفع ونصب وجر. ففي الجملة الأولى جاءت كلمة (زيد) مرفوعة وعلامة رفعها الضمة؛ لكونها وقعت فاعلاً للفعل جاء.
وجاءت كلمة (زيد) في الجملة الثانية منصوبة وعلامة نصبها الفتحة؛ وذلك لكونها مفعولاً به حيث وقع عليها فعل الرؤية.
أما في الجملة الأخيرة فقد جاءت كلمة (زيد) مجرورة وعلامة جرها الكسرة؛ وذلك لكونها وقعت اسما مجرورا بحرف الجر الباء .
وبالنظر في تغير العلامات الإعرابية تبعاً لتغير المواقع الإعرابية فإننا نجد أن معنى الكلمة ذاتها في كل جملة قد اختلف عن معناها في الجملة الأخرى، وهذا يدل على أن اختلاف الإعراب يؤدي إلى اختلاف وتباين في المعنى.
وختامًا أقول فيما يخص دراستي هذه إن هناك كلمات في القرآن الكريم لا تتغير علاماتها الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم، ولكن تختلف أوجهها الإعرابية تبعا لاختلاف العوامل الداخلة عليها والذي ينتج عنها إثراء للمعاني القرآنية، وسيظهر هذا جليا بالتحليل والتفصيل في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة إن شاء الله تعالى .

٣. ظاهرة الإعراب في العربية:

تعد ظاهرة الإعراب من الظواهر المهمة في اللغة العربية بل هي من أبرز سماتها[٢٩]، فقد جاء في التاريخ القديم أن اللغة البابلية كانت ذات حركات اعرابية[٣٠] إذ إن اللغة العربية "قضت أكثر من ألفي عام وهي ذات حياة في سجلات الحكومة ودواوينها وعلى السنة العلية من القوم ... وقد استعجمت في السنة العامة من اهل الحواضر وكان اول شيء اضاعته هو حركات الاعراب .."[٣١].

وبعد الاختلاط بالأعاجم صار للناس لغة في التخاطب لم يلتزم فيها بالإعراب ، مما حدا علماء العربية على ان يدعوا الى الالتزام بما في النحو العربي من قواعد بما في ذلك الحركات الاعرابية وعدم الإخلال بها، وهنا نجد الشيخ عبد القاهر – في هذا الصدد يقول: "واعلم أن ليس النظم إلا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها"[٣٢].
ويذكر الجاحظ شيئا من تفشي اللحن بين العامة، وكذلك نجده يحض الرواة والمتأدبين على الاستماع الى حديث الأعراب العقلاء الفصحاء والى العلماء البلغاء ؛ لأنه – كما يقول – "ليس

في الأرض كلام هو امتعُ ولا أنق ولا الذُّ في الأسماع ولا اشد اتصالا بالعقول السليمة ولا أفتق للسان ولا أجود تقويما للبيان من طول استماع حديث الاعراب العقلاء الفصحاء"[٣٣]. وهو يحض أيضا على حكاية النادرة من كلام الاعراب مع اعرابها ومخارج الفاظها فلا يُلْحَنُ في اعرابها[٣٤]. وهكذا كان السعي الحثيث في تفادي اللحن، وهو ديدن العرب منذ القدم ، فقد كانوا "يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب[٣٥] سواء أكان اللحن بمعنى عيوب المنطق كما عرف في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ام بمعنى الخطأ الاعرابي بعد ان استقر المصطلح النحوي؛ فمن المستبعد – اذن – ان يتشكك أحد في وجود الاعراب في اللغة العربية "فالنصوص القرآنية وقصائد الشعراء وكلام المتقدمين فيما يعرض لروي القصائد من اقواء وأقوال الفصحاء فيما يتعلق بحملهم على اللحن واللحانين ثم اعمال النحاة وما بنوا عليه دراساتهم من اختلاف احوال الكلمات حين تتألف الجمل كل أولئك كانت شواهد تأخذ بنا الى القطع بوجود الاعراب يضاف الى ذلك القصص التي تروى عند البحث في نشأة النحو"[٣٦]، وإن كان يلوح حول صحة طائفة منها الشك لكنها "تدلنا على وجود الاعراب كما يعرفه النحويون في العربية الفصحى ، كما تدلنا في جانب آخر على أنه لم يكن لغة سليقة لكل من تكلم العربية بدليل وقوع اللحن الاعرابي في كلام هؤلاء القوم ومعظمهم من الموالي"[٣٧].

ثالثا. التكلف النّحوي في الأفعال الماضية:

ما من شك في أنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل، ما عدا الفعل المكفوف، و(كان) الزائدة، والفعل المؤكّد، والفعل المبنيّ للمجهول، ولما كان الفاعل عمدة وجب ذكره، فلا يجوز حذفه، فهو إمّا أنْ يكون ظاهرًا وإمّا مستترًا، "ولكن العبارة القرآنية يشيع فيها أنْ يأتي الفعل وحده من دون أنْ يسبقه اسم ظاهر يصلح ضميره فاعلًا لذلك الفعل"[٣٨].

ومما ورد التكلّف الاعرابي في اختلاف الاعراب عند معربي القرآن في الافعال الماضية:

. قال تعالى: {وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}(البقرة: ٢٥٩).

. قوله: [تَبَيَّنَ].

فقد جاء الفعل (تبيّن) من غير فاعل ظاهر، بل الفاعل ضمير مستتر، ولا خلاف بين العلماء في أنّه مضمر، بيد أنّهم اختلفوا في تقديره، فذهب أكثرهم إلى أنّ تقديره: فلمّا تبيّن له كيفية الإحياء[٣٩]، وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنّ "فاعل تبيّن ضمير مستتر إمّا للمصدر المفهوم، أيْ: فلمّا تبيّن له تبيّنٌ، كما قالوا في: {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ}(يوسف: ٣٥)، أو لشيء دلّ عليه الكلام أيْ: فلمّا تبيّن له الأمر"[٤٠]، أمّا الزمخشريّ فقد

جعل الفاعل ضميرًا راجعًا إلى المصدر المفهوم من (أنّ) وصلتها، فقال: "وفاعل تبيّن مضمر تقديره: فلمّا تبيّن له أنّ الله على كلّ شيء قدير... فحذف الأوّل لدلالة الثاني عليه كما في قولهم: ضربني وضربت زيدًا"[٤١].

وتعقّبه الرازيّ (ت٦٠٦هـ) بأنّ في كلامه تكلّفا فقال: "وهذا عندي فيه تكلّف، بل الصحيح أنّه لمّا تبيّن له أمر الإماتة والإحياء على سبيل المشاهدة قال: أعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير، وتأويله: أنّي قد علمت مشاهدة ما كنت أعلمه قبل ذلك الاستدلال"[٤٢].

ولم يشر الرازي ولا غيره إلى وجه التكلّف في قول الزمخشريّ، ولكنْ بعد الاطلاع على آراء العلماء بدا لي أنّ التكلّف فيما ذهب إليه الزمخشريّ يأتي من جهتين كلتاهما تتعلق بالصناعة النحوية، **الأولى**: أنّه جعل الآية من باب الإعمال أي: التنازع، فالفعل(تبيّن) يطلب معمولًا وهو الفاعل، و(أعلم) يطلب المفعول، وقوله تعالى: {أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}، يصلح أنْ يكون فاعلًا للأول ومفعولًا للثاني؛ إذ إنّ التنازع في عرف النحويين هو أنْ يتقدّم في اللفظ عاملان على معمول واحد كلّ منهما يطلبه من جهة المعنى[٤٣]، لذلك صارت المسألة من باب التنازع، وقد اشترط العلماء في العاملين المتنازعين حصول الارتباط، إمّا بعطف، نحو قولنا: قام وقعد أخواك، أو بعمل الأوّل في الثاني نحو قوله تعالى: {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا}(الجن: ٧)، أو بكون الثاني جوابًا للأوّل جواب السؤال أو الشرط[٤٤]، نحو قوله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}(الكهف: ٩٦)، والعاملان (تبيّن وأعلم) . على رأي بعض العلماء . لم يحصل بينهما ارتباط من كلّ الجهات التي تحقق الارتباط[٤٥]، **والثانية**: أنّه صرّح في قوله بحذف الفاعل، وحذفه لا يجوز؛ إذ إنّ الحذف ينافي الإضمار للفاعل، علمًا أنّ العلماء البصريين لم يجوّزوا حذفه في هذا الباب أصلًا[٤٦].

وقد أُعتذر للزمخشريّ بأنّ الترابط قد حصل بواسطة (لمّا)؛ إذ إنّها تربط بين الشرط وجوابه، و(أعلم) جاء معمولًا للجواب فبينهما ترابط[٤٧].

وقد رد أبو حيان هذا الاعتذار بأنّ النحويين لم يذكروا التنازع في مثل هذا الكلام، فلم يرد عن العرب قولهم: لو جاء قتلت زيدًا، ولا لمّا جاء ضربت زيدًا، ولا متى جاء قتلت زيدًا، ولا إذا جاء ضربت خالدًا، ولذلك ذكر النحويون أنّ العرب لا تقول: أكرمت أهنت زيدًا[٤٨].

وإنّي لأعجب من أبي حيّان فكأنّي به قد جعل كلام العرب هو الأصل الثابت متناسيًا أنّ القرآن الكريم أقوى وأعرب في الحجة من غيره وهذا بإجماع العلماء.

والذي أراه ممّا سبق كلّه أنّ ما ذهب إليه الزمخشري لا تكلّف فيه؛ إذ الترابط بين العاملين المتنازعين قد حصل بواسطة (لمّا) ومثل هذا يكفي في الربط وإنْ لم يصرح به العلماء، والشرط

والجواب بمنزلة الجملة الواحدة، وقد جاء الفعل(أعلم) معمولًا للجواب، بيد أنّه يؤاخذ على الزمخشريّ قوله بحذف الفاعل وهذا تكلّف؛ إذ فيه مخالفة وعدول عن أحكام الفاعل التي أجمع عليها أغلب العلماء، وقد أشار إليها الناظم بقوله[٤٩]:

وَبَعْـدَ فِعْـلٍ فَـاعِـلٌ فَـإِنْ ظَهَـرْ فَهْـوَ، وَإِلَّا فَضَمِيْـرٌ اسْتَتَـرْ

ولكن إنْ كان يريد بالحذف الإضمار. ولا أظنّ غير ذلك . بجامع ما اشتركا فيه من أنّ كلّ واحد منهما لا يكون ملفوظًا به فهو حسن ولا تكلّف؛ إذ "إنَّ وصْف الفاعل بأنه مستتر يحافظ على قاعدة التلازم المُوجَب، أو على لزوم الذِّكْر أو التقدير هذه. لذا كان القول باستتار الفاعل منفذًا وسبيلًا سَلكه النحويُّون للخلاص من القول بحذفه لأنه غير مذكور، فالقول بحذفه يتعارض ¯ تمامًا ¯ مع قولهم: لابدَّ للفعل من فاعل"[٥٠]، وإلّا فالتكلف واضح بيّن.

. قال تعالى: {قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ ۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا}(النمل: ٤٤).

. قوله: [ادْخُلِي].

ذهب سيبويه إلى أن الفعل (دَخَلَ) يتعدى بحذف حرف الجرِّ، عِندَهُ الصَّرح نَصِبَ بـ (إلى) أو بـ (في) المحذوفة[٥١].

أما المبرّد ردّ على قول سيبويه في هذه المسألة؛ لأنَّ (دخل) عنده يَدّل على (مُدخل)[٥٢].

وقد انتصر ابن ولاّد لسيبويه من المبرّد بأن: (دخل) لا يتعدى إلاّ بحرف جر مستدلاً لذلك بالمصدر منه وهو (دخول)، وعنده أنه لا يتعدى كما تقول: دَخَلَ دخولاً، وقد رَدَّ القول (دخلته دخولاً) بحذف حرف الجرَّ والتقدير: دَخلتُ فيه إلاّ أنهم حذفوا (في) كما قالوا: نبئت زيداً، يريدون عن زيدٍ، فحذفوا (عن) ها هنا[٥٣].

واحتج أبو علي الفارسي، وابن الشجري لمذهب سيبويه بأن "نظير دخلْتُ ونقيضه لا يصلان إلى المفعول إلاّ بالخافض، فنظيره (غرتُ)، ونقيضه خرجْتُ فلّما قالوا: غَرتُ في البيت وخرجت من البيت كان حكم دخلت كحكمهما في التعدية بالخافض"[٥٤].

والرأي الراجحُ وبعيدا عن التكلّف والتعسف هو قول سيبويه وقد وَرَدَ في القرآن الكريم مثله قال تعالى: {ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً}(البقرة: ٢٠٨).

. رَحُب.

للفعل في العربية تقسيمات كثيرة[٥٥]، وما يعنينا منها هنا تقسيمه من حيث التعدّي واللزوم، فالفعل نظرًا لهذه القسمة نوعان، **أحدهما**: المتعدي وهو الذي يصل إلى مفعوله بلا حرف

جر[٥٦]، **والآخر**: اللازم وهو الذي لا يصل إلى مفعوله إلّا بحرف جر[٥٧]، وقد وضع النحويون علامات يُعرف بها اللازم من المتعدي، فمن علامات المتعدي أنْ يصح اتصاله بضمير المفعول به، وأنْ يصاغ منه اسم مفعول تام، وأنْ يصح الاستفهام عنه بـ(أيّ شيء وقع؟)، وأمّا علامات اللازم فهي عكس شروط المتعدي تمامًا[٥٨].

ولكن ثمّة أمثلة سُمعت عن العرب، حُذف منها حرف الجر، فتعدى الفعل بنفسه ونصب مجروره بعد حذفه، من ذلك الفعل(رحُب)، في نحو قول نصر بن سيّار[٥٩]: "أ رحُبكم الدخول في طاعة الكرمانيّ؟"[٦٠]، فقد جاء متعديًا إلى مفعوله مباشرة، وهو فعل لازم، على وزان(فَعُل) وهذا الوزن بإجماع العلماء لا يكون متعديًا البتة[٦١].

فذهب ابن الحاجب إلى أنّ هذا الفعل وما شاكله إذا ما جاء متعدّيًا فإنّه يكون بإسقاط حرف الجر فقال: "وفَعُل لأفعال الطبائع ونحوها، كحَسُن وقَبُح، وكَبُر وصَغُر، فمن ثَمّ كان لازمًا. وشذّ رَحُبتك الدار؛ أيْ: رَحُبت بك"[٦٢].

ويرى الرضيّ أنّه منصوب على التضمين، ووصف رأي ابن الحاجب بالتكلّف فقال: "والأَولى أنْ يقال إنّما عدّاه لتضمنه معنى وَسِع، أيْ: وسعتكم الدار، وقول المصنف أيْ: رَحُبتْ بك، فيه تكلّف لا معنى له"[٦٣].

ولم ينص الرضي على سبب التكلّف في قول ابن الحاجب صراحة، ولكن يبدو من كلامه أنّ تخريج ابن الحاجب إنّما كان تكلّفا عنده؛ لأنّ ابن الحاجب حذف حرف الجر، وأوصل الفعل (رَحُب) بنفسه إلى ما كان مجرورًا بحرف جر، ومن الثابت أنّ باب الحذف والإيصال شاذ عند النحويين، ومقصور على السماع، فلا ينقاس حذف حرف الجر مع سوى (أنّ، وأن)، إلّا عند الأخفش الصغير عليّ بن سليمان البغداديّ (ت٣١٥هـ)، بشرط تعيّن نوع الحرف، ومكان الحذف، نحو قولنا: بَريتُ القلمَ بالسكين، فيجوز عنده حذف الباء، فنقول: بريت القلم السكين[٦٤].

ووَصَف كثير من النحويين "نزع الخافض الجاري على غير القياس بأنّه مسموع عن العرب ولا يقاس عليه، ووصفوا وروده في كلام العرب بالشذوذ أو الضرورة"[٦٥].

والذي أراه أنّ ابن الحاجب لم يتكلّف في رأيه، وليس كلامه لا معنى له؛ إذ إنّه لم يخرج عن جادة الصواب التي سار عليها العلماء، والدليل على ذلك أنّ حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور به ممّا كثر استعماله في القرآن والشعر "وأنّ الأئمة من النحاة والمفسرين والمعربين للقرآن الكريم أكثروا من القول بنزع الخافض في غير مواطن القياس، وارتضوه في آيات كثيرة، ومن الخير عدم الشذوذ والتكلّف في توجيه تلك الشواهد، فرارًا من القول بنزع الخافض، ولكن

يقال هذه شواهد تحفظ ولا تتخذ قياسا"[٦٦]، من ذلك قوله تعالى: **{قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}(الاعراف: ١٦)**، فقد ذهب أكثر المفسرين والمعربين إلى أنّ قوله تعالى (صراطك) منصوب على نزع الخافض، والتقدير: على صراطك، بمنزلة: ضُرب زيد الظهرَ والبطنَ، والتقدير: على الظهر والبطن[٦٧]، وقوله تعالى: **{وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ}**(البقرة: ٢٣٥)، والتقدير: ولا تعزموا على عقدة النكاح[٦٨]، وقول جرير[٦٩]:

تَمُرُّوْنَ الْدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ

والتقدير: تمرون بالديار[٧٠]، وآليت على حبّ العراق[٧١].

فهل يحق لنا أنْ نحكم على وقوع نزع الخافض في هذه الشواهد ولاسيّما القرآنية منها بالشذوذ أو نحمله على الضرورة، أو نصفه بالتكلّف؟، معاذ الله، أنّى يكون ذلك وقد حكم النحويون بكثرة ورود ذلك في القرآن الكريم، قال الزركشيّ(ت٧٩٤هـ): "كثر في القرآن الكريم حذف الجار، ثم إيصال الفعل إلى المجرور به"[٧٢]، وكذلك في الشعر.

نعم يجوز أنْ يقال في هذه الأمثلة وما شاكلها أنّه منصوب على التضمين ـ كما يرى الرضيّ ـ فقد ضُمّن فيها الفعل اللازم معنى المتعديّ، فيكون التقدير: لألزمنّ صراطك، و ولا تنووا عقدة النكاح، وتجوزون الديار، لكيلا تحمل على الشذوذ وفيها شواهد قرآنية[٧٣]، بيد أنّ هذا لا يمنع من القول بنزع الخافض، ولا يقدح به، فكلاهما ـ عندي ـ رأي حسن، على الرغم من أنّ التضمين باب واسع وقياسي عند كثير من النحويين، ونزع الخافض ليس بقياسي، "لكن لا بدّ من قَبُوله؛ لأنّك إنّما تنطق بلغتهم، وتَحْتَذِي في جميع ذلك أمثلتهم"[٧٤]، فضلًا عن أنّ من العلماء من أجاز حذف الجار مع غير(أنّ، وأن) قياسًا مطّردًا إذا ما تعيّن الجار ومكان الحذف، كقولنا: خرجت الدارَ[٧٥]؛ "إذ إنّ مناسبة الكلام هي التي تحدد الحرف المحذوف، وذلك عندما يتخصص المعنى ويتّضح"[٧٦]، ومن الأَولى الركون إلى هذا الرأي، وأنْ يصار إليه إذا ما تعيّن موضع الحذف، ودلّ عليه السياق، وحسب هذا الرأي أنّ له في القرآن الكريم ثلاثة شواهد، فكيف به وشواهده القرآنية كثيرة؟.

ـ قال تعالى: {ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا}(الكهف: ١٢).

ـ قوله: [أَحْصَى].

أحصى عند النحويين فعل ماضٍ وهو خبر (ايٌّ) والمبتدأ وخبرهُ سد مَسدّ مفعولي (نَعْلَمَ) وأَمَداً منصوب على أنه مفعول لأجله وهذا رأي الجمهور[٧٧].

وأجازَ الزجاج أن يكون (أحصى) اسم على وزن (أفعَل) ونصب (أَمَداً) على التمييز[٧٨]، ووافقه ابن الخطيب التبريزي[٧٩]، وردّه مكي القيسي قائلاً: "(وأحصى)أصله مثال ماضٍ من أحصى

يُحصي، وقد قال الله تعالى: {أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ}(المجادلة: ٦) و{أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا}(الجن: ٢٨)، فإذا صحَّ أنه يقع فعلاً ماضياً لم يكن أن يستعمل منه: أفعل لكذا وإنما يُجيء: أفعل من كذا أبداً من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي البته إلاّ في شذوذ نحو قولهم: ما أولاه للخير وما أعطاه للدراهم فهو شاذٌ لا يقاس عليه ... إنما هو فعل ماضٍ، وإذا كان فعلاً ماضياً لم يأتِ منه التمييز"[٨٠]، وهذا القول ذكره أبو البركات الأنباريّ من غير أن يعزوه لأحدٍ[٨١].

وجوّز أبو البقاء العكبريّ رأي الزجاج، قال: "وجاءَ (أحصى) على حذف الزيادة، كما جاء: هو أعطى للمال، وأولى بالخير"[٨٢]، وليس هذا بالوجه السديد؛ لأنّ هذا البناء من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس، فأما قولهم: مّا أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف ،وأعدى من الجرب وأفلس من ابن المذلف، من الشواذ والشاذ لا يقاس عليه في غير القرآن فكيف يكون في القرآن؟! والصواب أن يكون احصى فعلاً ماضياً وهو خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره مفعول (نَعْلَمَ) وهذا اختيار الزمخشري[٨٣]، وابن عطية[٨٤]، وأبي البركات الأنباريّ[٨٥].

ويبدو أن الرأي الذي ذكره الزجاج هو رأي سيبويه[٨٦]، والفرّاء، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: "وأمّا أحصى فيقال: أضرب أي: أيُّهم قال بالصواب. وقوله: "أمَداً الأمد يكون نصبه على جهتين إن شئت جعلته خرج من (أَحْصى) مفسِّراً، كما تقول : أيُّ الحزبين أصوب قولاً..."[٨٧]، ويبدو أنَّ (أفْعَل) فيها ثلاثة مذاهب، الأول: الجواز، ويعزى لسيبويه[٨٨]، والمنع مطلقاً وهو مذهب أبي علي الفارسي، ومن وافقه، والتفصيل بين أن تكون همزته للتعدية فيمتنع، وبين أن لا تكون[٨٩].

والصواب عندي من هذه الأقوال كون (أحصى) فعلاً، وأمداً مفعول به، لأنَّ الأَمد ليس مُحْصِياً، بل مُحْصى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أَفْعَلَ) كونه فاعل في المعنى. والله أعلم بالصواب .

. (كان).

تعد (كان) أمَّ الأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ لكثرة تصرفها، وعليها حُملت الأفعال الأخرى، وقد قسّمها العلماء أربعة أقسام:

أحدها: الناقصة وهي الدالة على الزمان مجردًا من معنى الحدث ـ كما يرون ـ ، ولا بدّ لها من منصوب تتحقق به فائدة الإخبار نحو قوله تعالى: **{يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا}(مريم: ٢٨).**

الثاني: التامّة وهي الدالة على الزمان والحدث كسائر الأفعال الحقيقية اللازمة، مكتفية بمرفوعها، ومعناها(حدث) أو(وجد) أو(وقع) نحو قوله تعالى: **{وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ}(البقرة: ٢٨٠).**

الثالث: الشأنية وهي التي يُجعل فيها ضمير الشأن اسمًا لها، ولا يكون خبرها إلّا جملة، نحو قول الشاعر(٩٠):

إِذَاْ مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

الرابع: الزائدة وهي التي لا تكون معمولًا ولا عاملًا في اسم ولا خبر البتة؛ إذ ليس لها عمل، بيد أنّها تدل على الزمان على المشهور(٩١)، نحو قول امرئ القيس(٩٢):

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

واشترط النحويون لزيادتها شرطين، **أحدهما:** أنْ تكون بلفظ الماضي، **والآخر:** أنْ تكون بين شيئين متلازمين كالعامل والمعمول، والمعطوف و المعطوف عليه، والنعت والمنعوت ماعدا الجار والمجرور(٩٣).

ويبدو أنّ الشرط الثاني يُلزم أنّها لا تقع في أوّل الجملة؛ "لأنّ البداية تكون باللوازم والأصول، والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصّدر"(٩٤)، ولا في آخرها، فلابدّ أنْ تكون حشوًا بين متلازمين.

وإذا ما أنعمنا النظر في الشواهد التي ساقها النحويون في مظانّها للاستشهاد على زيادة (كان) سنجد أنّ "الأمر الذي ينطبق على (كان) في تلك الشواهد قاطبة أنّه لا أثر لها في النسيج النحوي للشاهد، وحذفها لا يؤدي إلى تغيّر في الإعراب أو حذف أو زيادة في الكلام، ولكنْ قد يُعترض على هذا بقول الفرزدق(٩٥):

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ

بأنّها رفعت الضمير المتصل بها، وقد وصف الخليل(كان) في هذا البيت بأنّها ملغاة، كأنّه قال: وجيران لنا كرام، بيد أنّ هذا لا يعني أنّ (كان) هذه في رأي الخليل لا تعمل؛ فقد وصف سيبويه (ظنّ) وأخواتها بأنّها تلغى على الرغم من أنّها ترفع فاعلًا(٩٦)، نحو قول جرير(٩٧):

أَبِالْأَرَاجِيْزِ يَا بْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِيْ وَفِي الأَرَاْجِيْزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ

وخالفهما المبرّد ذاهبًا إلى أنّها ليست زائدة وإنّما هي ناقصة، اسمها الضمير(الواو) وخبرها (لنا)، والتقدير: وجيران كرام كانوا لنا(٩٨).

وخطّأ البغداديّ المبرّد في ما ذهب إليه ووصف رأيه بالتكلّف فقال: "ولا يخفى أنّ هذا تكلّف منه، ولا فرق بين قولك: جيران لنا، وبين: كانوا لنا، فإنّ (الواو) في (كانوا) ضمير الجيران واللام للاختصاص لا للمِلك"(٩٩).

وقد تباينت آراء العلماء حول (كان) في هذا البيت، بين مؤيّد لسيبويه أو المبرّد وبين معارض لهما[١٠٠].

ويبدو أنّ سبب اختلافهم هو ما لـ(كان) هذه من عمل، فجمهور النحويين يرون ألّا عمل لها، يقول ابن السراج: "وحقّ الملغى عندي أنْ لا يكون عاملًا ولا معمولًا فيه، حتى يُلغى من الجميع، وأنْ يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد"[١٠١].

وأيّده تلميذه أبو علي الفارسيّ وغيره على ذلك[١٠٢]، ويرى آخرون أنّها تعمل بيد أنّهم لم يذكروا عملها في سوى الضمير المستتر الدال عليه (كان) الزائدة تقديره الكون[١٠٣].

وقد حاول أشياع سيبويه تأويل الشاهد فذهبوا إلى أنّ أصل الكلام هو: وجيران لنا هم كرام، على أنْ يكون (هم) فاعلًا بـ(لنا) ثمّ زادوا(كان) بين(لنا) و(هم)؛ لأنّها تُزاد بين العامل ومعموله، فاتصل الضمير بـ(كان) إصلاحًا للفظ[١٠٤].

وواضح ما في هذا التأويل من تمحّل وتكلّف لا يخفى على كلّ باحث منصف، وما في هذا التقدير من تكلّف؛ لكي يسلم لهم الأصل الذي وضعوه، وإذا جاز التقدير والتأويل في كلّ شاهدٍ على هذا النحو فهل ستبقى ثمّة قاعدة ؟ وهل سيستمرّ حوارٌ نحويٌّ يفضي إلى نتيجة؟ فلأجلِ ماذا يُؤتى بالشواهدِ إذا كان يجوز تغييرها؟، فالشواهد في مثل هذا التأويل لم يبق لها دليل، ومن ثمَّ من الأحرى ألّا نسميها شواهد، فضلًا عن أنّ تقديرهم: (هم) فاعلًا بـ(لنا) فيه ضعف إذ "لا لفظ للفعل فيه، إنّما هو معنى معلق به الحرف ويدل عليه"[١٠٥].

وبناء على ما قاله العلماء، يبدو لي أنّ ما ذهب إليه أبو العباس المبرّد هو الصحيح، إذ إنّ (كان) أفادت معنى، وعملت لفظًا، فلا تكلّف في رأيه . كما يرى البغداديّ . البتّة؛ إذ كيف يستقيم قوله: لا فرق بين(جيران لنا)، و(جيران كانوا لنا)؟، فماذا أفادت (كان) عندما دخلت على القول الثاني؟، أليست مقيّدة للزمن فيه؟؛ إذ إنّ الحكم "بزيادة كان .... لا يعني أنّ دخولها كخروجها، فإنْ كانت مجردة عن الحدث والعمل فقد بقيت دلالتها على الزمن، وهو الماضي، ودلالتها على التأكيد"[١٠٦]، وإذا ما كان هناك تكلّف فهو فيما ذهب إليه الخليل وأتباعه؛ إذ فيه مخالفة لما أجمع عليه العلماء في زيادة (كان).

وذكر ابن السيّد البطليوسيّ(ت٥٢١هـ) رأيًا لأبي عليّ الفارسيّ مفاده: أنّ الذي حملهم على القول بأنّ (كان) في بيت الفرزدق زائدة أمور، **الأوّل**: أنّهم لم يجيزوا جعل(لنا) خبرًا لـ(كان)؛ لكيلا يكون التقدير في غير موضعه، **والثاني**: أنّ (لنا) وقعت بين أمرين الصفة والخبر، والشيء إذا ما احتمل تأويلين حمل على الأقوى والأقرب؛ لأمن اللبس، كقولهم: ضربت جالسًا زيدًا، فقد جعلوا (جالسًا) حالًا من التاء لا من زيد، **والثالث**: أنّها إذا لم تكن زائدة أُعربت صفة لـ(جيران)،

وكنت قد فصلت بين الصفة والموصوف بجملة وهو ضعيف، **والرابع:** أنّ الشيء إذا كان له صفتان، مفردة وجملة، فإنّ تقديم المفردة على الجملة أَولى(١٠٧).

والذي أراه أنّ في الأمرين الثالث والرابع نظرًا؛ لأنّ الفصل بين الصفة والموصوف بجملة، وتقديم الصفة الجملة على المفردة قد ورد في أفصح كلام وأبلغه، مثال الأوّل، قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ}(الواقعة: ٧٦)، ومثال الثاني قوله تعالى: {وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ}(الانعام: ١٥٥).

بيد أنّ الأظهر عندي أنّ (كان) في بيت الفرزدق جاءت تامة مقيّدة لزمن الخبر والتقدير: وجدت جيرتهم في الزمن الماضي، وتكون الجملة نعتا لـ(جيران) و(كرام) نعتا بعد نعت، نظير قوله تعالى: {وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ}(الانعام: ١٥٥)، ومحلها التأخير والتقدير: وجيران كرام لنا كانوا، لكنّ الشاعر قدّمها حفاظا على القافية المكسورة.

وبعد فثمّة مسألة أخرى تخص (كان) يرى فيها العلماء تكلّفا، فقد اختلف العلماء في نوع (ما) الثانية في قوله تعالى: {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ}(القصص: ٦٨)، فذهب فريق منهم إلى أنّها موصولة في معنى الذي(١٠٨)، فيكون المعنى: "ويختار الذي كان لهم فيه الخيرة، ويكون معنى الاختيار ههنا ما يتعبدهم به"(١٠٩)، ويرى فريق آخر أنّها نافية(١١٠)، فيكون المعنى: "ربّك يخلق ما يشاء، وربّك يختار ليس لهم الخيرة، وما كانت لهم الخيرة، أيْ: ليس لهم أن يختاروا على الله"(١١١).

وكلا الرأيين صحيح من حيث المعنى؛ إذ إنّ المعنى الثاني في معنى الأوّل "لأنّ حقيقة المعنى فيهما أنّه سبحانه يختار وإليه الاختيار ليس لمن دونه الاختيار؛ لأنّ الاختيار يجب أنْ يكون على العلم بأحوال المختار ولا يعلم غيره سبحانه جميع أحوال المختار، ولأنّ الاختيار هو أخذ الخير، وكيف يأخذ الخير من الأشياء من لا يعلم الخير فيها"(١١٢).

بيد أنّه يترتب على جعلها موصولة مشكل نحوي في خبر(كان)، وقد حاول الطبريّ أنْ يعتذر عن الرفع الذي أجمع عليه القراء كلّهم في(الخيرة) بأقوال لا تتحصل فقال: "إنّ العرب تجعل لحروف الصفات إذا جاءت الأخبار بعدها أحيانًا أخبارًا، كفعلها بالأسماء إذا جاءت بعدها أخبارها"(١١٣)، وأيّد رأيه بقول عنترة(١١٤):

أَمِنْ سُمَيَّةَ دَمْعُ الْعَيْنِ تَذْرِيفُ لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفُ

وواضح أنّ الطبري قد جعل(معروف) خبرًا لـ(منك) وهو خبر لـ(ذا)، وقد أوضح ذلك بقوله: "فكذلك قوله: {وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ}(القصص: ٦٨)، رُفعت الخيرة بالصفة، وهي(لهم) إنْ كانت خبرًا لـ(ما) لمّا جاءت بعد الصفة، ووقعت الصفة موقع الخبر، فصار كقول القائل:

كان عمر وأبوه قائم، لاشك أنّ(قائمًا) لو كان مكان الأب، وكان الأب هو المتأخر بعده كان منصوبًا فكذلك وجه رفع الخيرة، وهو خبر لـ (ما)"[١١٥].

ولكنْ ثَمَّ من تعقّب رأيَ الطبريّ ووصفه بالتكلّف فقال: "وكأنّ مراده أنّ حرف الصفة موضوع موضع ضمير مبتدأ، ومعروف: خبره، وكأنه قال: لو كان ذا هو معروف أو نحو ذلك. وفي هذا التعبير من التكلّف ما فيه"[١١٦].

والتكلّف ـ فيما ذهب إليه الطبري ـ بيّنٌ؛ فقد رفع الاسم الواقع بعد حروف الصفات ـ كما تُسمى ـ خبرًا لها، وهذا لا سبيل إلى قبوله البتّة؛ إذ فيه مخالفة لما أجمع عليه العلماء، وهو أنّ الاسم المرفوع "إنّما يرتفع بالابتداء كما يرتفع في قولك: قائم زيد، بالابتداء لا بقائم"[١١٧]، وقد نصّ على ذلك إمام النحاة سيبويه بقوله: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا، فعبد الله ارتفع بالابتداء؛ لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضع له، ولكنّه يجري مجرى الاسم المبنيّ على ما قبله، ألا ترى أنّك لو قلت: فيها عبد الله، حَسن السكوت وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله. وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك. إلّا أنّ (عبد الله) يرتفع مقدّمًا كان أو مؤخرًا بالابتداء. ويدلك على ذلك أنّك تقول: إنّ فيها زيدًا، فيصير بمنزلة قولك: إنّ زيدًا فيها؛ لأنّ فيها لمّا صارت مستقرًا لزيد يستغني به السكوت وقع موقع الأسماء"[١١٨].

وقد شرح السيرافيّ(ت٣٦٨هـ) كلام سيبويه بأنّ الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور يكون مرفوعًا بالابتداء، سواء أكان الظرف مقدّمًا أم مؤخرًا، وأمّا ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ الظرف إذا تقدّم فإنّ الاسم يكون مرفوعًا بضمير له في الظرف، فهذا باطل بدليل أنّا لو أدخلنا عاملًا آخر وقلنا: رأيت في الدار زيدًا، وإنّ في الدار زيدًا، لنصب الاسم وإنْ كان فيه ظرف[١١٩].

وبناء على هذا كلّه أرى أنّ(لهم) في قوله تعالى: {مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ}(القصص: ٦٨) هو محط الفائدة، وهذا يؤيّده ما ذهب إليه ابن عطية(ت٥٤٢هـ) من أنّ (كان) في الآية الكريمة تامة أيْ: إنّ الله سبحانه وتعالى هو الذي يختار كل كائن ولا شيء إلّا بإذنه، وما بعدها جملة اسمية مستأنفة معناها تعديد النعمة على هؤلاء في اختيار الله تعالى لهم لو قبلوا وفهموا[١٢٠]، وهذا الرأي يُبعد النص القرآني من التأويلات المتكلّفة والتخريجات المتكلّفة التي قد تُذهب جمال التعبير القرآني وبداعة تركيبه؛ إذ هو تعبير فني مقصود قد حُسب لكلّ شيء فيه حسابه، فكلّ

لفظ فيه وُضع وضعًا فنيًا مقصودًا، فقد حسب للحركة في الحرف، والحرف في الكلمة، والكلمة في الجملة، والجملة في التركيب(١٢١).

أمّا بيت عنترة فيمكن أن يكون اسم (كان) ضمير الشأن أو القصة أو الأمر، والجملة الاسمية بعدها خبرها، وشبه الجملة (منك) متعلق بـ(معروف)، ولهذا الاستعمال شواهد كثيرة في النحو العربيّ، وممّا هو منه قراءة أبي سعيد الخدريّ(ت٧٤هـ) (وكان أبواه مؤمنان)(١٢٢)، في قوله تعالى: {وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا}(الكهف: ٨٠)، وقول الشاعر المتقدّم:

إِذَاْ مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ويمكن أن يكون رفع خبر (كان) ظاهرة لهجية، كانت سائدة في بعض القبائل العربية مثل قبيلة قيس، وأسد، وبني عبس(١٢٣)، وهذه الظاهرة قد تكون أعرق في القدم من الاستعمال الشائع لـ(كان)، الذي بنى عليه النحويون قواعدهم، بيد أنّ هذا الاستعمال لم يكتب له البقاء في العربية الفصحى(١٢٤).

ـــــ قال تعالى: {إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}(النساء: ٩٠).

. قوله: [جَاءُوكُمْ].

ومما جاءنا في كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في مجيء الحال من الفعل الماضي، إذ نَسَبَ أبو البركات الأنباريّ إلى الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين جواز وقوع الجملة الماضوية حالاً على الإطلاق(١٢٥). وتبعهم أبو حيّان الأندلسي، وابن يعيش، وعبد اللطيف الزبيدي(١٢٦).

والمتتبع لآراء الكوفيين يجد عكس ذلك فها هو الفرّاء يقول تعليقاً على الآية الكريمة: "والحال لا تكون (يعني لا تكون ماضياً) إلاّ بإضمار (قد)، أو بإضمارها، كقوله (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)، يريد . والله أعلم . (جاؤُوكُمْ قَدْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم(١٢٧)، وهذا قول النحويين عامتهم(١٢٨).

وفضلاً عن رأي الفرّاء في هذه المسألة فإن الأزهري نقل عن ثعلب أنه قال تعليقاً على الآية الكريمة ما نَصَّهُ: "إذا أضمرت (قد) قرُبت من الحال وصارت كالاسم"(١٢٩)، وهذا رأي ابن جرير الطبري(١٣٠)، وأبي البركات بن الأنباريّ أيضاً(١٣١).

والواقع أن الخلاف ليس في وقوع الماضي المجرد من (قد) حالاً، وإنما الخلاف في إضمار (قد)، والدليل على ما قلناه قول مكي القيسي ما نصّه: "لا تكون (حصرتْ) حالاً من المضمر

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

المرفوع في (جاؤوكم) إلاّ أن تَضمر معه (قد) فإن لم تُضْمر (قد) فهو دعاءُ[١٣٢]، وقال ابن الشجري: "وكان أبو الحسن الأخفش يُجيز ايقاعه حالاُ و (قد) مُقدرة فيه واحتج بقوله تعالى: (أو جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)، قال: أراد قد حَصِرَتْ، وهذا لا يجيزه سيبويه: وَحَمَلَ الآية على غير هذا، فقال: حَصِرَت صفةٌ لموصوف محذوف تقديره: قوماً حَصِرَتْ صدورهم، و (قوماً) نَصِبَ على الحال و (حصرت) صفتهم وحذف الموصوف وأبقيت صفته"[١٣٣].

أما الأخفش فكلامه خالٍ من أيةِ إشارةٍ إلى وقوع الماضي حالاً وبدون قد ، قال عند تفسيره للآية الكريمة مدار الحديث "... أو حصرت صدورهم فـ (حَصِرَةً)[١٣٤] نصبه على الحال و (حَصِرَتْ) فَعِلَتْ وبها نقرأ"[١٣٥].

إذ يمنع الكوفيون أن يقع الماضي حالاً إلاّ إذا اقترن بـ (قد) وهم بذلك يوافقون الجمهور؛ ولكنهم يجيزون إضمارها وهذا واضح من نصّ الفرّاء الذي قدّمناه آنفاً، ومعه رأي ابن جرير الطبريَ ، وأبي بكر بن الأنباريّ.

ويبدو أن مكي القيسي اختار مذهب الكوفيين، وتبعه أبو البقاء العكبريّ[١٣٦]، أما أبو حيّان فله رأيٌ آخر، إذ إنه لا يقدّر(قد) مع الماضي، قال: "وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك، ولا تقدر قبله (قد) خلافاً للفراء، وأبي علي، ومتأخري أصحابنا الجزولي وابن عصفور .."[١٣٧].

ومن تعليقات الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد قوله: "والإنصاف أن الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب، وقد رأينا أن فصحاءهم يجيئون بالفعل الماضي(حالاً) غير مقرون بـ(قد)، فأما التقدير فلا دليل عليه. وأود الإشارة هنا إلى أنّ الرضي الاسترابادي[١٣٨]، وأبا حيّان[١٣٩]، قد نسبا إلى الأخفش والكوفيين غير الفرّاء عدم وجوب اقتران الماضي بـ (قد) ظاهرةً او مقدرةً، والحقيقة أن عدداً من الباحثين قد تنبهوا جميعاً على حقيقة رأي الكوفيين في هذه المسألة وموافقتهم البصريين في اشتراط (قد) مضمرة أو مظهرة لوقوع الماضي حالاً، وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إليهم ومنهم الدكتور عبد الستار الجواري[١٤٠]، والدكتور عفيف دمشقية[١٤١]، ومازن عبد الرسول سلمان الزيدي[١٤٢].

ومن المحدثين الذين رجّحوا رأي الأخفش ومن تبعه الدكتور عفيف دمشقية، ووضع هذه المسألة ضمن الفصل الذي عنوانه: تجديد يخدم اللغة، وإنّ ما ذهبوا إليه أقرب إلى روح اللغة ممّا نادى به النحاة وما تأولوه في الآية الكريمة من تكلّف[١٤٣].

والابتعاد عن هذا التكلّفات يفتح لنا باباً واسعاً يمكن الاستفادة منه في تيسير النحو العربي على طالبيه.

الخاتمة:

فإن لسان الإسلام الناطق، وقاعدته الراسخة، وأساسه المتين هو القرآن الكريم، واللغة العربية هي أعظم اللغات شأنا، وأعلاها قدرا؛ إذ هي وعاء التنزيل، ولسان العلي الجليل، بها أنزل أعظم كتبه، وأرسل أفضل رسله، وخاطب خير أممه، فقد أسفرت هذه الدراسة (التكلّف النحويّ في الأفعال الماضية عند معربي القرآن الكريم) بفضل الله (تعالى) وتوفيقه من أهم نتائجها: لم يشع استعمال (التكلف) اصطلاحا إلا في الدراسات النحوية المتأخرة، وروده في استعمال متقدمي النحاة كان محصورا في المعنى اللغوي للكلمة، وهو العصر والمشقة، وعدم التكلف أو البعد عنه معيار للترجيح عند وجود الخلاف النحوي كالإعراب خاصة، توجيهات النحاة وأعاريبهم لم تكن بمنأى عن النقد؛ إذ إن منها المستقيم، ومنها الضعيف المتكلف، ومن النتائج ايضا التي توصل إليها البحث أن كثيراً من أصحاب معربي القرآن الكريم كان لهم كتب في الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين وهذا الخلاف كان له دور بارز في ظهور مصطلح التكلّف، إذ ألّف أبو جعفر النحاس كتاب (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)، وكتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري، وكتاب (التبيين) لأبي البقاء العكبري، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنّما يَدّل على اطلاعهم الواسع على مذاهب النحويين مما حدا بهم إلى أن يخوضوا في التأليف في إعراب القرآن الكريم. وأن يعرضوا آراء النحويين من كلا المذهبين .

الهوامش:

(١) الكتاب، سيبويه، د.ت: ١٢١/٢، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٩١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) قضايا نحوية، المخزومي، ٢٠٠٢م: ٣٠٩-٣١٠.

(٤) ابن فارس، ١٩٧٩م، مادة (كلف).

(٥) لسان العرب، ابن منظور، ١٩٥٦م، مادة (كلف).

(٦) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٢٠٠٩م: ١٥٠/٢.

(٧) المصدر نفسه: ١٥٥.

(٨) الكتاب، سيبويه، د.ت: ٤٣٢/٤.

(٩) المصدر نفسه: ١٤/٤.

(١٠) الأصول في النحو، ابن السراج البغدادي، ١٩٨٥م: ٣٦٣/٣.

(١١) الخصائص، ابن جني، ٢٠٠١م: ١٤٦/١

(١٢) أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ١٩٩٢م: ٢٨٤/١.

(١٣) المصدر نفسه، ١٩٩٢م: ١٥٠/٣-١٥١.

(١٤) ألفية ابن مالك، ابن مالك، د.ت: ٤٣/١، بحر المحيط، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٢م: ١١٥/٨.

(١٥) ألفية ابن مالك، ابن مالك، د.ت:٢٥/١، بحر المحيط، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٢م: ٣٧٦/٤.

(١٦) المصدر نفسه، ١٩٩٢م: ٢٤٣/٤.

(١٧) حسان، ١٩٩٣م: ٢٠٦.

(١٨) ألفية ابن مالك، ابن مالك، د.ت: ٤٣/١.

(١٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الاشموني، ٢٠١٠م: ٧٤/١.

(٢٠) الأعلام (قاموس تراجم)، الزركلي، ١٩٨٤م: ٣١١/٥.

(٢١) لسان العرب، ابن منظور، ١٩٥٦م: ٦٨٧/١.

(٢٢) همع الهوامع، السيوطي، ١٩٨٠م: ٢٩٧/٢.

(٢٣) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي، ١٩٨٧م: ٣٣٥/٣.

(٢٤) البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروزآباد، ١٩٧٢م: ١٠٦/١.

(٢٥) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري، ١٩٩٠م: ١٧٩/١.

(٢٦) الخصائص، ابن جني، ٢٠٠١م: ٣٥/١.

(٢٧) المعجم الوسيط، ابن فارس، : ٦١٢/٢.

(٢٨) الارشاد الى علم الاعراب: ١٦.

(٢٩) معاني القرآن، الفراء، د.ت: ٣.

(٣٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٨م: ٣٨٢-٣٨٤.

(٣١) المصدر نفسه: ٧٩-٨٠.

(٣٢) شرح الجمل في النحو، الجرجاني، ١٩٨٩م: ٨١.

(٣٣) البيان والتبيين، الجاحظ، ١٩٨٥م: ١٤٥/١.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) ابن فارس، ١٩٧٩م: ٦٦.

(٣٦) قضايا نحوية، المخزومي، ٢٠٠٢م: ٢٤٥.

(٣٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٨م: ٣٨٩.

(٣٨) نحو المعاني، الجواريّ، ٢٠٠٦م: ٢٧.

(٣٩) الزجاج، ١٩٩٧م: ٣٤٤/١، بحر المحيط، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٢م: ٣٠٧/٢.

(٤٠) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام، ١٩٩٨م: ٥٠٩/٢.

(٤١) الكشاف، الزمخشري، ٢٠٠١م: ٣٠٣/١.

(٤٢) التفسير الكبير، الرازي، د.ت: ٣٩/٧-٤٠.

(٤٣) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام، ١٩٩٨م: ٢٢٢.

(٤٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، ١٩٩٨م: ٤١٣/١.

(٤٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ١٩٨٦م: ٥٧٠/٢.

(٤٦) شرح الرضي على الكافية، الرضي الاسترآبادي، د.ت: ٢٠٥/١، ابن عقيل، ١٩٨٠م: ٥٠٧/٢.

(٤٧) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب هن كتب الاعاريب، الدسوقي، ٢٠٠٧م: ١٣٦/٣.

(٤٨) بحر المحيط، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٢م: ٣٠٧/٢.

(٤٩) ألفية ابن مالك، ابن مالك، د.ت: ٢٤.

(٥٠) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، الشمري، ٢٠٠٦م: ١٢٨، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد.

(٥١) الكتاب، سيبويه، د.ت: ٢١٦/٢.

(٥٢) المقتضب، المبرّد، ١٩٧٩م: ٦٠/٤.

(٥٣) الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاّد، ١٩٩٦م: ٤٦-٤٧.

(٥٤) أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ١٩٩٢م: ٢٦٨/١.

(٥٥) جامع الدروس العربية، الغلاييني، ٢٠٠٤م: ٢٥-٤٠.

(٥٦) ألفية ابن مالك، ابن مالك، ١٩٩٠م: ١٤٨/٢.

(٥٧) الجزولي، د.ت: ٧٩، جامع الدروس العربية، الغلاييني، ٢٠٠٤م: ٣٤.

(٥٨) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ١٩٩٧م: ٣٣٧/٢.

(٥٩) الأعلام (قاموس تراجم)، الزركلي، ١٩٨٤م: ٢٣/٨.

(٦٠) الصحاح، الجوهريّ، ١٩٩٠م: مادة (رحب).

(٦١) لسان العرب، ابن منظور، ١٩٥٦م: مادة (رحب).

(٦٢) الشافية في علم التصريف، ابن حجاب، ١٩٩٥م: ١٩.

(٦٣) شرح الرضي على الكافية، الرضي الاسترآبادي، د.ت: ٧٥/١-٧٦.

(٦٤) الأصول في النحو، ابن السراج البغدادي، ١٩٨٥م: ١٨٠/١.

(٦٥) عبدالله الانصاري، ١٩٩٨م: ١١(بحث).

(٦٦) المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم، البعيمي، ٢٠٠٢م: ٢(بحث).

(٦٧) معاني القرآن، الفرّاء، د.ت: ٣٧٥/١، التبيان في اعراب القرآن، العكبريّ، ٢٠٠١م: ٤٣٤/١.

(٦٨) بحر المحيط، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٢م: ٢٣٩/٢.

(٦٩) الديوان، جرير،١٩٧٧م: ٢٧٨.

(٧٠) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، ١٩٩٨م: ٤٠٧/١.

(٧١) شرح التسهيل، المرادي، ٢٠٠٦م: ٤٧٣.

(٧٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٢٠٠٩م: ١٣٨/٣.

(٧٣) شرح الرضي على الكافية، الرضي الاسترآبادي، د.ت: ١٣٨/٤.

(٧٤) شرح المفصّل، ابن يعيش: ٥٤٤/٨.

(٧٥) شرح التسهيل، المرادي، ٢٠٠٦م: ٤٣٩.

(٧٦) النحو القرآني، الرّبعيّ، ٢٠١٣م: ٢١٨.

(٧٧) مشكل اعراب القرآن، مكي، ١٩٨٥م: ٣٧/٢، البيان في غريب اعراب القرآن، ابن الانباري، ١٩٧٠م: ١٠١/٢.

(٧٨) مشكل اعراب القرآن، مكي، ١٩٨٥م: ٣٧/٢.

(٧٩) بحر المحيط، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٢م: ١٤٦/٧.

(٨٠) الجامع لاحكام القرآن، القرطبيّ، ١٩٩٦م: ٣٦٤/١.

(٨١) البيان في غريب اعراب القرآن، ابن الانباري، ١٩٧٠م: ١٠١/٢.

(٨٢) التبيان في اعراب القرآن، العكبريّ، ٢٠٠١م: ٨٣٩/٢.

(٨٣) الكشاف، الزمخشري، ٢٠٠١م: ٦٦٠/٢.

(٨٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ١٩٨٨م: ٥٠٠/٣.

(٨٥) البيان في غريب اعراب القرآن، ابن الانباري، ١٩٧٠م: ١٠١/٢.

(٨٦) الكتاب، سيبويه، د.ت: ٣٧/١.

(٨٧) معاني القرآن، الفرّاء، د.ت: ١٣٦/٢، اعراب القرآن، النحّاس، ٢٠٠١م: ٦٨/٢.

(٨٨) الكتاب، سيبويه، د.ت: ٣٧/١، والزجاج، ١٩٩٧م: ٢٧١/٢، معاني القرآن، الفرّاء، د.ت: ٣٦/٢.

(٨٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ١٩٨٦م: ٤٣٧/٤.

(٩٠) شرح المفصّل، ابن يعيش: ١٥٠/١.

(٩١) شرح المفصّل، ابن يعيش: ٣٦٣/٧، المخزومي، ١٩٥٥م: ١٩٧.

(٩٢) امرئ القيس، الديوان، د.ت: ٦٩.

(٩٣) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام، ١٩٩٨م: ٢٥٥/١.

(٩٤) شرح الرضي على الكافية، الرضي الاسترآبادي، د.ت: ١٩٣/٤.

(٩٥) الفرزدق، ١٩٨٣م: ٥٢٩/٢.

(٩٦) الكتاب، سيبويه، د.ت: ١٥٣/٢.

(٩٧) جرير،١٩٧٧م: ١٠٢/٣.

(٩٨) المقتضب، المبرّد، ١٩٧٩م: ١١٧/٤.

(٩٩) الأصول في النحو، ابن السراج البغدادي، ١٩٨٥م: ٢١٧/٩.

(١٠٠) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام، ١٩٩٨م، ١٩٦٤م: ٢٥٨/١.

(١٠١) الأصول في النحو، ابن السراج البغدادي، ١٩٨٥م: ٢٥٩/٢.

(١٠٢) الايضاح، أبو علي الفارسي، ١٩٩٦م: ١٦٨، شرح المفصّل، ابن يعيش: ٣٦٥/٧.

(١٠٣) ابن اسحاق الصيمريّ، ١٩٨٢م: ١٩٠/١-١٩١.

(١٠٤) شرح جمل الزجاج، ابن عصفور، ١٩٨٠م: ٤١٦/١، شرح التسهيل، المرادي، ٢٠٠٦م: ٣٠٥.

(١٠٥) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ١٩٨٤م: ٣٢٦.

(١٠٦) التأويل النحوي، نصيف، ٢٠٠٦م: ٢١٩، (أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد).

(١٠٧) الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي، د.ت: ١٧٧.

(١٠٨) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، الطبري، د.ت: ٦٠٩/١٩، معالم التنزيل، البغوي، ٢٠٠٢م: ٢١٨/٦.

(١٠٩) معاني القرآن واعرابه، الزجاج، ١٩٩٧م: ١١٤/٤.

(١١٠) مشكل اعراب القرآن، مكي، ١٩٨٥م: ٩٩/٢، الزمخشري، ٢٠٠١م: ٤١٣/٣.

(١١١) معاني القرآن واعرابه، الزجاج، ١٩٩٧م: ١١٤/٤.

(١١٢)مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، ٢٠٠٩م: ٣٠٢/٧.

(١١٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، د.ت: ٦٠٩/١٩.

(١١٤)الديوان، عنترة، ١٩٩٠م: ٩٩.

(١١٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، د.ت: ٦١٠/١٩.

(١١٦) المصدر نفسه: ٦٠٩/١٩.

(١١٧) نتائج الفكر في النحو، السهيليّ، ١٩٨٤م: ٣٢٥.

(١١٨) الكتاب، سيبويه، د.ت: ٨٨/٢-٨٩.

(١١٩) شرح السيرافي على الكتاب، السيرافيّ، ٢٠٠٨م: ٤١٤/٢-٤١٥.

(١٢٠) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ١٩٨٨م: ٢٩٦/٤.

(١٢١) التعبير القرآني، السامرائي، ٢٠٠٦م: ١٠.

(١٢٢) الخصائص، ابن جني، ٢٠٠١م: ٣٣/٢.

(١٢٣) اعراب القرآن، النحّاس، ١٩٨٦م: ٣٩.

(١٢٤) لهجة قبيلة اسد، ناصر غالب، ٢٠١٠م: ١٦٧.

(١٢٥) البيان في غريب اعراب القرآن، ابن الانباري، ١٩٧٠م: ٢٦٣/١.

(١٢٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٨م: ٣٧٠/٢، شرح المفصّل، ابن يعيش: ٦٧/٢.

(١٢٧) معاني القرآن، الفرّاء، د.ت: ٢٤/١.

(١٢٨) ابن السراج، ١٩٨٥م: ٢١٦/١، معاني القرآن واعرابه، الزجاج، ١٩٩٧م: ٨٩/٢.

(١٢٩) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ١٩٩٧م: ٢٣١/٤.

(١٣٠) جامع البيان تفسير القرآن، الطبري، ١٩٨٧م: ١٢٥/٥.

(١٣١)البيان في غريب اعراب القرآن، ابن الانباري، ١٩٧٠م: ٣٧-٣٨.

(١٣٢) مشكل اعراب القرآن، مكي، ١٩٨٥م: ٢٠١/١.

(١٣٣) أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ١٩٩٢م: ٧٨/٢.

(١٣٤) معاني القرآن، الفرّاء، د.ت: ٢٤/١، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، ١٩٣٤م: ٢٨.

(١٣٥) معاني القرآن، الاخفش، ١٩٩٠م: ٢٤٤/١.

(١٣٦) مشكل اعراب القرآن، مكي، ١٩٨٥م: ٢٠١/١، التبيان في اعراب القرآن، العكبريّ، ٢٠٠١م: ٣٧٩/١.

(١٣٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٨م: ٣٧٠/٢.

(١٣٨) شرح الرضي على الكافية، الرضي الاسترآبادي، د.ت: ٢١٣/١.

(١٣٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الاندلسي، ١٩٩٨م: ٣٧٠/٢.

(١٤٠) نحو القرآن، الجواري، ١٩٧٤م: ٩٨.

(١٤١) خطى متعثرة على تجديد النحو العربي، عفيف، ١٩٨٠م: ٦٥-٦٦.

(١٤٢) البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي، الزيديّ، ١٩٩٠م: ١٦٢، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد.

(١٤٣) خطى متعثرة على تجديد النحو العربي، عفيف، ١٩٨٠م: ٦٥-٦٦.

المصادر والمراجع:

. القرآن الكريم.

ابن إسحاق الصيمريّ، عبد الله بن علي، ١٩٨٢م، ***التبصرة والتذكرة***، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر، سوريا – دمشق.

ابن الانباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ١٩٧٠م، ***البيان في غريب إعراب القرآن***، تحقيق: عبد الحميد طه، مراجعة، مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة.

ابن الانباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (د.ت)، ***الزاهر في معاني كلمات الناس***، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة.

ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان الدّوينيّ النحوي، ١٩٩٥م، ***الشافية في علم التصريف***، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكية، مكة المكرمة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، ١٩٨٥م، ***الأصول في النحو***، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة.

ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد بن حمزة، ١٩٩٢م، ***أمالي ابن الشجري***، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط٢، مكتبة الخانجي، مصر – القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، ٢٠٠١م، ***الخصائص***، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، لبنان . بيروت.

ابن خالويه، ابو عبد الله الحسين بن احمد، ١٩٣٤م، ***مختصر في شوذ القراءات من كتاب البديع***، عني بنشره، برجشتراسر، دار الهجرة.

ابن عصفور، الأشبيلي، ١٩٨٠م، ***شرح جمل الزجاجي***، تحقيق، صاحب أبو جناح، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

ابن عطية، القاضي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، ١٩٨٨م، ***المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز***، تحقيق، عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان.

ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ، ١٩٨٠م، ***شرح ابن عقيل***، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك، (د.ت)، ***ألفية ابن مالك***، مطبعة منير، مكتبة النهضة . بغداد.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، ابو الفضل جمال الدين الانصاري، ١٩٥٦م، ***لسان العرب***، ط٣، الناشر دار صادر، لبنان – بيروت.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، ١٩٩٨م، ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***، تحقيق: محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، لبنان – بيروت.

ابن ولاّد، أبو العباس أحمد بن محمد التميمي النحوي، ١٩٩٦م، ***الانتصار لسيبويه على المبرد***، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، لبنان . بيروت.

ابن يعيش، الشيخ العالم العلاّمة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي النحوي، (د.ت)، ***شرح المفصّل***، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر – القاهرة.

أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٢م، ***البحر المحيط***، تحقيق: زهير جعيد، دار الفكر، لبنان . بيروت.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ١٩٩٦م، الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، لبنان – بيروت.

الأخفش، سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي المجاشعي، ١٩٩٠م، ***معاني القرآن***، تحقيق: فائز فارس، ط١، المطبعة العصرية . الكويت.

الأزهريّ، الشيخ خالد بن عبد الله، ١٩٩٧م، ***شرح التصريح على التوضيح***، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، دار التوقيفية للتراث، مصر – القاهرة.

الاشموني، علي بن محمد بن عيسى، ٢٠١٠م: ***شرح الأشموني على ألفية ابن مالك***، الناشر دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان.

الأندلسي، أبو حيان النحوي، ١٩٩٨م: ***ارتشاف الضرب من لسان العرب***، تحقيق رجب عثمان محمد، ط١، مراجعة رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الأندلسي، أبو حيان، ١٩٩٨م، ***ارتشاف الضرب من لسان العرب***، تحقيق، مصطفى أحمد النمّاس، ط١، مطبعة المدني . القاهرة.

البدوي، طبانة، ١٩٧٧م، معجم البلاغة العربية، ليبيا – طرابلس.

البطليوسي، أبو محمد عبد الله محمد بن السيد، (د.ت)، ***الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل***، تحقيق، سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد . بغداد.

البعيمي، إبراهيم بن سليمان، ٢٠٠٢م، ***المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم***، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد١١٦.

البغويّ، أبو محمد الحسن، ٢٠٠٢م، ***معالم التنزيل***، دار ابن حزم، ط١، بيروت . لبنان.

توفيق ابراهيم، محيي الدين، ١٩٧٩م، ***المصطلح الكوفي***، مجلة التربية والعلم، كلية التربية . جامعة الموصل، العدد الأول، شباط.

الجاحظ، عمرو بن بحر، ١٩٨٥م، ***البيان والتبيين***، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان – بيروت.

الجبوري، مي فاضل جاسم، ١٩٨٩م، ***مناهج في اعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن السادس الهجري***، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد.

الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٢م، ***المقتصد في شرح الإيضاح***، تحقيق: كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، الاردن – عمان.

الجرجانيّ، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ١٩٨٩م، ***شرح الجمل في النحو***، تحقيق: ودراسة خديجة محمد حسين باكستاني.

جرير، ١٩٧٧، ***ديوان جرير . بشرح محمد بن حبيب***، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٢، دار المعارف.

الجزوليّ، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، (د.ت)، ***المقدّمة الجزولية***، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، أمّ القرى للطبع والنشر .

الجواري، أحمد عبد الستار، ١٩٧٤م، ***نحو القرآن***، مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد.

الجواري، أحمد عبد الستار، ٢٠٠٦م، ***نحو المعاني***، طبعة جديدة، دار الفارس . الأردن.

الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد، ١٩٩٠م، ***الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)***، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان.

الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد، ١٩٩٠م، ***الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)***، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان.

الخضري، ١٩٩٨م، ***حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***، شرحها وعلّق عليها، تركي فرحان المصطفى، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان . بيروت.

الدسوقيّ، العلاّمة الشيخ مصطفى محمد عرفة، ٢٠٠٧م، ***حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان.

الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، ١٩٧٩م: ***معجم مقاييس اللغة***، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، الناشر دار الفكر.

الرازي، الإمام الفخر، (د.ت)، ***التفسير الكبير***، دار الكتب العلمية، ط٢، ايران . طهران.

الرّبعيّ، سعدون أحمد عليّ، ٢٠١٣م، ***النحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشريّ . دراسة وصفية موازنة لقضية الأثر والتأثر***، ط١، دار الرضوان . عمّان.

الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي، (د.ت)، ***شرح الرضي على الكافية***، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

الزبيديّ، السيّد محمد مرتضى الحسيني، ١٩٨٧م، ***تاج العروس من جواهر القاموس***، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت.

الزبيدي، عبد الله بن أبي بكر الشرجي، ١٩٨٧م، ***ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة***، تحقيق ، د. طارق عبد عون الجنابي، ط١، عالم الكتب، لبنان . بيروت.

الزجاج، أبو اسحاق، ١٩٩٧م، ***معاني القرآن وإعرابه***، تحقيق، عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، لبنان . بيروت.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، ٢٠٠٩م، ***البرهان في علوم القرآن***، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المطبعة العصرية ، صيدا . بيروت.

الزركلي، خير الدين، الأعلام (قاموس تراجم)، ١٩٨٤م، ط١، لبنان – بيروت، دار العلم للملايين.
الزركلي، خير الدين، ١٩٨٤م، ***الأعلام (قاموس تراجم)***، ط٣، لبنان – بيروت، دار العلم للملايين.
الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر، ٢٠٠١م، ***الكشاف***، تحقيق، عبد الرزاق المهدي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان.
الزيديّ، عبد الرسول سلمان إبراهيم، ١٩٩٠م، ***البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي***، أطروحة دكتوراه – جامعة بغداد.
السامرائي، فاضل صالح، ٢٠٠٦م، ***التعبير القرآني***، ط٤، دار عمّار، الاردن – عمّان.
السمين الحلبي، الإمام شهاب الدين أبو العباس، ١٩٨٦م، ***الدر المصون في علوم الكتاب المكنون***، تحقيق: الشيخ علي محمد معوّض وآخرين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت . لبنان.
السهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ١٩٨٤م، ***نتائج الفكر في النحو***، تحقيق: محمد ابراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (د.ت)، ***الكتاب***، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية، ١٣١٦هـ، وطبعة عبد السلام محمد هارون .
السيرافي، أبو سعيد، ٢٠٠٨م، ***شرح السيرافي على الكتاب (حاشية)***، ط١، مطبعة بولاق.
السيوطي، جلال الدين، ١٩٨٠م، ***همع الهوامع***، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية . الكويت.
الشمريّ، عليّ عبد الفتاح، ٢٠٠٦م، ***دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير***، اطروحة الدكتوراه، جامعة بغداد– كلية التربية.
الطبرسيّ، أبو علي الفضل الطبرسي، ٢٠٠٩م، ***مجمع البيان في تفسير القرآن***، نشره، الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، لبنان . بيروت.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (د.ت)، ***جامع البيان عن تأويل آي القرآن***، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٢، مكتبة ابن تيمية، مصر – القاهرة.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، ١٩٨٧م، ***جامع البيان في تفسير القرآن***، دار الحديث، مصر. القاهرة.
عبد الله الانصاري، يوسف بن عبد الله، ١٤٢٤هـ، ***من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم***، بحث منشور في مجلة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد ١٦، العدد ٢٨.
عفيف دمشقية، ١٩٨٠م، ***خُطىً مُتَعثرة على تجديد النحو العربي***، دار العلم للملايين، ط١، لبنان . بيروت.
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ٢٠٠١م، ***التبيان في إعراب القرآن***، تحقيق، علي محمد البجّاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
غالب، علي ناصر، ٢٠١٠م، ***لهجة قبيلة أسد***، ط١، دار الحامد . الأردن.
الغلاييني، الشيخ مصطفى حسين، ٢٠٠٤م، ***جامع الدروس العربية***، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان.

الفرّاء، أبو زكريا، د.ت، ***معاني القرآن***، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد على النجار، عبد الفتاح إسماعيل، ط١، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة– مصر.

الفرزدق، ١٩٨٣م، ***ديوان الفرزدق***، تحقيق: إيليا الحاوي، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت . لبنان.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، ١٩٧٢م، ***البلغة في تأريخ أئمة اللغة***، تحقيق، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة . دمشق.

القرطبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ١٩٩٦م، ***الجامع لأحكام القرآن***، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان.

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، ١٤٣٣هـ، ***الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية***، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، الناشر مؤسسة الرسالة – بيروت.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، ١٩٧٩م، ***المقتضب***، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، لبنان . بيروت.

المخزومي، مهدي، ٢٠٠٢م، قضايا نحوية، المجمع الثقافي، الامارات– ابو ظبي.

المخزومي، مهدي، ١٩٥٥م، ***مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو***، دار المعرفة، العراق . بغداد.

المرادي، الحسن ابن أمّ قاسم، ٢٠٠٦م، ***شرح التسهيل***، تحقيق: محمد عبد النبي أحمد عبيد، ط١، مكتبة الإيمان، مصر – المنصورة.

مكي، بن أبي طالب القيسي، ١٩٨٥م، ***مشكل إعراب القرآن***، تحقيق، ياسين محمد السواس، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية، سوريا . دمشق.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، ١٩٨٦م، ***شرح أبيات سيبويه***، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط١، عالم الكتب، لبنان – بيروت.

النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، ٢٠٠١م، ***إعراب القرآن***، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط١، عالم الكتب.

نصيف، فلاح إبراهيم نصيف، ٢٠٠٦م، ***التأويل النحوي في الحديث الشريف***، أطروحة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور طه محسن، كلية الآداب . جامعة بغداد.

Sources:

Abdullah Al-Ansari، Youssef bin Abdullah، 1424 AH، from the secrets of removing the vowel in the Holy Qur'an، research published in Umm Al-Qura Journal of Sharia Sciences and Arabic Language and Literature، Volume 16، Issue 28.

Abu Ali Al-Farsi، Al-Hasan bin Ahmed، 1996 AD، Al-Ihdah، investigation: Dr. Kazem Bahr Al-Marjan، 2nd edition، World of Books، Lebanon - Beirut.

Abu Hayyan Al-Andalusi، 1992 AD، The Ocean Sea، edited by: Zuhair Jaeed، Dar Al-Fikr، Lebanon - Beirut.

Afif Dimashqiyya، 1980، Faltering Steps to Renew Arabic Grammar، Dar Al-Ilm Lil-Malayen، 1st edition، Lebanon - Beirut.

Al-Akbari، Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein، 2001 AD، Al-Tibyan fi parsing the Qur'an، edited by Ali Muhammad Al-Bajjawi، Issa Al-Babi Al-Halabi Press.

Al-Akhfash، Saeed bin Masada Al-Akhfash Al-Balkhi Al-Mujasha'i، 1990 AD، Meanings of the Qur'an، edited by: Fayez Fares، 1st edition، Al-Asriya Press - Kuwait.
Al-Andalusi، Abu Hayyan Al-Nahwi، 1998 AD: Irtisaf al-Dharb min Lisan al-Arab، edited by Rajab Othman Muhammad، 1st edition، reviewed by Ramadan Abdel Tawab، published by Al-Khanji Library in Cairo.
Al-Andalusi، Abu Hayyan، 1998 AD، Irtisaf al-Dharb min Lisan al-Arab، edited by Mustafa Ahmad al-Nammas، 1st edition، Al-Madani Press، Cairo.
Al-Ashmouni، Ali bin Muhammad bin Issa، 2010 AD: Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik، publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah، 1st edition، Beirut - Lebanon.
Al-Azhari، Sheikh Khalid bin Abdullah، 1997 AD، Explanation of the Declaration on the Clarification، edited by: Ahmed Al-Sayyid Sayyed Ahmed، Dar Al-Tawqifiyah for Heritage، Egypt - Cairo.
Al-Badawi، Tabana، 1977 AD، Dictionary of Arabic Rhetoric، Libya - Tripoli.
Al-Baghawi، Abu Muhammad Al-Hassan، 2002 AD، Ma'alim al-Tanzeel، Dar Ibn Hazm، 1st edition، Beirut - Lebanon.
Al-Baimi، Ibrahim bin Suleiman، 2002 AD، Al-Mansūb ala ḍāl Ḥafī in the Holy Qur'an، research published in the Journal of the Islamic University of Medina، No. 116.
Al-Batalyusi، Abu Muhammad Abdullah Muhammad bin Al-Sayyid، (D.D.)، Al-Hilal fi Fixing the Defect from the Book of Camels، edited by Saeed Abdul Karim Saudi، Dar Al-Rashid - Baghdad.
Al-Desouki، the scholar Sheikh Mustafa Muhammad Arafa، 2007 AD، Al-Desouki's footnote to Mughni Al-Labib on the books of Arabs، edited by: Abdul Salam Muhammad Amin، 2nd edition، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya، Beirut - Lebanon.
Al-Farazdaq، 1983 AD، Diwan Al-Farazdaq، edited by: Elia Al-Hawi، 1st edition، Dar Al-Kitab Al-Lubani، Beirut - Lebanon.
Al-Farra، Abu Zakaria، D. T.، Meanings of the Qur'an، edited by Ahmed Youssef Al-Najati، Muhammad Ali Al-Najjar، Abdel Fattah Ismail، 1st edition، publisher: Dar Al-Masria for Authoring and Translation - Egypt.
Al-Fayrouzabadi، Muhammad bin Yaqoub، 1972 AD، Al-Lughah in the History of the Imams of Language، edited by Muhammad Al-Masri، publications of the Ministry of Culture - Damascus.
Al-Ghalayini، Sheikh Mustafa Hussein، 2004، Jami' al-Durs al-Arabiyya، 1st edition، Dar Ihya' al-Arabi al-Hirath، Beirut، Lebanon.
Al-Jahiz، Amr bin Bahr، 1985 AD، Al-Bayan wal-Tabyin، edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun، Dar Al-Jeel، Lebanon - Beirut.
Al-Jawari، Ahmed Abdel Sattar، 1974 AD، Grammar of the Qur'an، Iraqi Scientific Academy Press، Baghdad.
Al-Jawari، Ahmed Abdel Sattar، 2006، Towards Meanings، new edition، Dar Al-Fares - Jordan.
Al-Jawhari، Ismail bin Hammad، 1990 AD، Al-Sahhah (Taj Al-Lughah and Sahih Arabic)، edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar، 4th edition، Dar Al-Ilm Lil-Malayin، Beirut - Lebanon.

Al-Jawhari، Ismail bin Hammad، 1990 AD، Al-Sihah (The Crown of Language and the Arabic Sahih)، edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar، fourth edition، Dar Al-Ilm Lil-Malayen، Beirut - Lebanon.
Al-Jazouli، Abu Musa Issa bin Abdul Aziz، (D.D.)، Al-Jazouli Introduction، edited by: Shaaban Abdul-Wahhab Muhammad، Umm Al-Qura for Printing and Publishing.
Al-Jubouri، May Fadel Jassim، 1989 AD، Methods in the parsing of the Holy Qur'an until the end of the sixth century AH، doctoral thesis، University of Baghdad.
Al-Jurjani، Abdul Qahir Al-Jurjani، 1982 AD، Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idhah، edited by: Kazem Bahr Al-Marjan، National Press، Ministry of Culture and Information، Dar Al-Rashid، Jordan - Amman.
Al-Jurjani، Abdul Qahir bin Abdul Rahman، 1989 AD، Explanation of Sentences in Grammar، investigation and study by Khadija Muhammad Hussein Pakistani.
Al-Kafawi، Ayoub bin Musa Al-Husseini Al-Quraymi Al-Kafawi، 1433 AH، Al-Kulliyyat، a dictionary of linguistic terms and differences، edited by Adnan Darwish - Muhammad Al-Masry، publisher Al-Resala Foundation - Beirut.
Al-Khudari، 1998 AD، Al-Khudari's Footnote to the Explanation of Ibn Aqeel on Ibn Malik's Alfiyyah، explained and commented on by Turki Farhan Al-Mustafa، 1st edition، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah، Lebanon - Beirut.
Al-Makhzoumi، Mahdi، 1955 AD، The Kufa School and its Methodology in the Study of Language and Grammar، Dar Al-Ma'rifa، Iraq - Baghdad.
Al-Makhzoumi، Mahdi، 2002، Grammatical Issues، Cultural Foundation، Emirates - Abu Dhabi.
Al-Mubarrad، Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid، 1979 AD، Al-Muqtasib، edited by: Muhammad Abdel-Khaleq Adima، World of Books، Lebanon - Beirut.
Al-Muradi، Al-Hasan Ibn Umm Qasim، 2006 AD، Sharh Al-Tashil، edited by: Muhammad Abd al-Nabi Ahmad Ubaid، 1st edition، Al-Iman Library، Egypt - Mansoura.
Al-Nahhas، Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad Al-Nahhas، 1986 AD، Explanation of the Verses of Sibawayh، edited by: Zuhair Ghazi Zahid، 1st edition، World of Books، Lebanon - Beirut.
Al-Nahhas، Abu Jaafar Ahmed bin Muhammad bin Ismail، 2001 AD، Parsing the Qur'an، edited by: Zuhair Ghazi Zahid، 1st edition، World of Books.
Al-Qurtubi، Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed Al-Ansari، 1996 AD، Al-Jami' fi Ahkam Al-Qur'an، Arab Heritage Revival House، Beirut - Lebanon.
Al-Radi، Radhi al-Din Muhammad bin al-Hasan al-Astarabadi، (D.D.)، Explanation of al-Radi on the Kafiya، edited and commented by: Youssef Hassan Omar، 2nd edition، al-Sadiq Foundation for Printing and Publishing.
Al-Razi، Ahmed bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini، 1979 AD: A Dictionary of Language Standards، edited by Abdul Salam Muhammad Haroun، 2nd edition، published by Dar Al-Fikr.
Al-Razi، Imam Al-Fakhr، (D.T.)، Al-Tafsir Al-Kabir، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah، 2nd edition، Iran - Tehran.
Al-Rubaie، Saadoun Ahmed Ali، 2013 AD، Qur'anic grammar between Al-Farra'، Al-Zajjaj، and Al-Zamakhshari - a descriptive، balancing study of the issue of impact and influence، 1st edition، Dar Al-Radwan - Amman.
Al-Samarrai، Fadel Saleh، 2006، Quranic Expression، 4th edition، Dar Ammar، Jordan - Amman.

Al-Samin Al-Halabi، Imam Shihab Al-Din Abu Al-Abbas، 1986 AD، Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknoon، edited by: Sheikh Ali Muhammad Moawad and others، Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah، 1st edition، Beirut - Lebanon.
Al-Shammari، Ali Abdel-Fattah، 2006 AD، The significance of sufficiency in the Qur'anic sentence، a critical study of the statement of deletion and appreciation، doctoral thesis، University of Baghdad - College of Education.
Al-Sirafi، Abu Saeed، 2008 AD، Al-Sirafi's explanation of the book (footnote)، 1st edition، Bulaq Press.
Al-Suhaili، Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Abdullah، 1984 AD، Results of Thought in Grammar، edited by: Muhammad Ibrahim Al-Banna، Dar Al-Riyadh for Publishing and Distribution.
Al-Suyuti، Jalal al-Din، 1980 AD، Hama al-Hawaima، edited by: Abd al-Salam Muhammad Haroun and Abd al-Al Salem Makram، Dar al-Ilmiyya Research - Kuwait.
Al-Tabari، Abu Jaafar Muhammad bin Jarir، (D.D.)، Jami' al-Bayan on the Interpretation of the Verses of the Qur'an، edited by: Mahmoud Muhammad Shaker، 2nd edition، Ibn Taymiyyah Library، Egypt - Cairo.
Al-Tabari، Abu Jaafar Muhammad bin Jarir، 1987 AD، Jami' Al-Bayan fi Tafsir Al-Qur'an، Dar Al-Hadith، Cairo، Egypt.
Al-Tabarsi، Abu Ali Al-Fadl Al-Tabarsi، 2009 AD، Al-Bayan Complex in the Interpretation of the Qur'an، published by Hajj Al-Sayyid Hashem Al-Rasuli Al-Mahallati، Arab Heritage Revival House، Lebanon - Beirut.
Al-Zaidi، Abdul Rasul Salman Ibrahim، 1990 AD، Linguistic Research according to Fakhr al-Din al-Razi، doctoral thesis - University of Baghdad.
Al-Zajjaj، Abu Ishaq، 1997 AD، The Meanings of the Qur'an and Its Parsing، edited by Abdul Jalil Abdo Shalabi، 1st edition، World of Books، Lebanon - Beirut.
Al-Zamakhshari، Abu al-Qasim Muhammad bin Omar، 2001 AD، Al-Kashshaf، edited by Abd al-Razzaq al-Mahdi، 2nd edition، Arab Heritage Revival House، Beirut، Lebanon.
Al-Zarkashi، Badr al-Din Muhammad bin Abdullah، 2009 AD، Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an، edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim، Al-Asriyya Press، Sidon، Beirut.
Al-Zirakli، Khair al-Din، 1984 AD، Al-A'lam (Dictionary of Biography)، 3rd edition، Lebanon - Beirut، Dar Al-Ilm Lil-Maliya'in.
Al-Zirakli، Khair al-Din، Al-'Alam (Dictionary of Biography)، 1984 AD، 1st edition، Lebanon - Beirut، Dar Al-Ilm Lil-Maliya'in.
Al-Zubaidi، Abdullah bin Abi Bakr Al-Sharji، 1987 AD، Al-Nusra Coalition in the Differences in the Grammarians of Kufa and Basra، edited by Dr. Tariq Abdel Aoun Al-Janabi، 1st edition، World of Books، Lebanon - Beirut.
Al-Zubaidi، Mr. Muhammad Mortada Al-Husseini، 1987 AD، The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary، edited by: Mustafa Hijazi، Kuwait Government Press.
Ghaleb، Ali Nasser، 2010 AD، Dialect of the Asad Tribe، 1st edition، Dar Al-Hamid - Jordan.
Ibn Al-Anbari، Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed، 1970 AD، Al-Bayan fi Ghareeb Parsing of the Qur'an، edited by: Abdul Hamid Taha، reviewed by Mustafa Al-Saqqa، Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing - Cairo.

Ibn Al-Anbari، Abu Bakr Muhammad bin Al-Qasim، (D.D.)، Al-Zahir in the Meanings of People's Words، investigated by: Hatem Saleh Al-Damen، Al-Resala Foundation.
Ibn al-Hajib، Jamal al-Din Abi Amr Othman al-Duwayni al-Nahwi، 1995 AD، al-Shafiya fi Ilm morphology، edited by: Hassan Ahmad al-Othman، 1st edition، Makkah Library، Mecca.
Ibn al-Sarraj، Abu Bakr Muhammad bin Sahl al-Baghdadi، 1985 AD، Fundamentals of Grammar، edited by Abdul Hussein al-Fatli، 2nd edition، Al-Resala Foundation.
Ibn Al-Shajri، Hebatullah Ali bin Muhammad bin Hamza، 1992 AD، Amali Ibn Al-Shajri، edited by: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi، 2nd edition، Al-Khanji Library، Egypt - Cairo.
Ibn Aqeel، Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel al-Uqaili، 1980 AD، explained by Ibn Aqeel، edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid، 20th edition، Dar al-Turath، Cairo.
Ibn Asfour، Al-Ashbili، 1980 AD، Sharh Jamal Al-Zajjaji، edited by Sahib Abu Jannah، 1st edition، Ministry of Endowments and Religious Affairs.
Ibn Atiyah، Judge Muhammad Abd al-Haqq bin Ghalib al-Andalusi، 1988 AD، The Concise Editor in the Interpretation of the Mighty Book، edited by Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad، 1st edition، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، Lebanon.
Ibn Hisham، Jamal al-Din al-Ansari، 1998 AD، Mughni al-Labib on the Books of Arabs، edited by: Muhammad Ali Hamdallah، Dar al-Fikr، 6th edition، Lebanon - Beirut.
Ibn Ishaq Al-Saymari، Abdullah bin Ali، 1982 AD، Insight and Remembrance، investigation: Dr. Fathi Ahmed Mustafa Ali Al-Din، 1st edition، Dar Al-Fikr، Syria - Damascus.
Ibn Jinni، Abu Al-Fath Othman، 2001 AD، Characteristics، edited by: Muhammad Ali Al-Najjar، Dar Al-Kitab Al-Arabi، Lebanon - Beirut.
Ibn Khalawayh، Abu Abdullah Al-Hussein bin Ahmed، 1934 AD، a summary of the irregular readings from the book of Al-Badi'، published by Bergstrasser، Dar Al-Hijra.
Ibn Malik، Muhammad bin Abdullah bin Malik، (d.)، Alfiyyah Ibn Malik، Munir Press، Al-Nahda Library - Baghdad.
Ibn Manzur، Muhammad bin Makram bin Ali، Abu al-Fadl Jamal al-Din al-Ansari، 1956 AD، Lisan al-Arab، 3rd edition، publisher Dar Sader، Lebanon - Beirut.
Ibn Welad، Abu Al-Abbas Ahmed bin Muhammad Al-Tamimi Al-Nahwi، 1996 AD، The Victory of Sibawayh over Al-Mubarrad، edited by: Zuhair Abdel Mohsen Sultan، 1st edition، Al-Resala Foundation، Lebanon - Beirut.
Ibn Yaish، Sheikh، the learned scholar، Jami' al-Fawa'id، Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali al-Nahwi، (d.d.)، Sharh al-Mufassal، edited by: Ahmad al-Sayyid Ahmad، al-Tawfiqiyya Library، Egypt - Cairo.
Jarir، 1977، Jarir's collection - explained by Muhammad bin Habib، edited by: Numan Muhammad Amin Taha، 2nd edition، Dar Al-Maaref.
Makki، Ibn Abi Talib Al-Qaisi، 1985 AD، The Problem of Parsing the Qur'an، edited by Yassin Muhammad Al-Sawas، 2nd edition، Publications of the Arabic Language Academy، Syria - Damascus.

Nassif، Falah Ibrahim Nassif، 2006 AD، Grammatical Interpretation in the Noble Hadith، doctoral thesis supervised by Professor Dr. Taha Mohsen، College of Arts، University of Baghdad.
Sibawayh، Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar، (d.d.)، book، Grand Emiri Press in Bulaq، Protected Egypt، 1316 AH، printed by Abdul Salam Muhammad Harun.
Tawfiq Ibrahim، Muhyi al-Din، 1979 AD، The Kufi term، Journal of Education and Science، College of Education، University of Mosul، first issue، February.